



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

البقاء من أجل الاستدامة

رؤية المنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

في الوطن العربي حتى عام 2030



شراكة واعية وليس تغريداً خارج السرب

انطلاقاً من التزامها القومي تجاه أمتها العربية، وتعميقاً للصورة الكلية لحال التنمية في العالم والسعي إلى استدامتها من أجل الأجيال القادمة، تطرح المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) رؤيتها لتحقيق جدول الأعمال المعلن من قبل برنامج الأمم المتحدة للإينماء حتى عام 2030 من منظور إقليمي عربي منفتح على العالم وشريك في صنع مستقبله، ومن منظور متخصص في الشأن التربوي والثقافي والعلمي، في ظرفٍ تاريخيٍّ شديد التعقيد، تصارع فيه بعض بلدانه لا من أجل النمو والاستدامة، بل من أجل البقاء.

ويعكس الإعلان عن هذه الرؤية المنطلقة من خصوصية المنطقة والظرف، وخصوصية مجالات عمله، مستوى من الشراكة الواعية في إطار الحشد الأممي لإنجاز الأهداف، كما يعكس حرص الألكسو على توجيه الانتباه للاهتمام بخطورة ما يجري في الوطن العربي على العالم بأسره، وإلى ضرورة المؤازرة الأممية لإخراجها من أزمتها بوصفها أولوية استراتيجية لتحقيق السلام والاستقرار العالميين، ومن ثم استدامة التنمية في بلدانها.

فلم يعد يتوقع من الوطن العربي أن يلعب الدور الذي كان يمكن أن يلعبه من قبل، إذ تراجعت عوائد النفط التي كانت تمكّن أقطاره من تقديم الدعم لبرامج التنمية في البلدان الأكثر فقراً من خلال الصناديق الحكومية الإنمائية الضخمة، والبرامج الإغاثية للجمعيات الأهلية الخيرية.. وغيرها من الآليات، ولم تعد حوالي ثلث بلدانه الغارقة في النزاعات وأعمال العنف والإرهاب تملك القدرات الإدارية والتنظيمية وقواعد البيانات اللازمة لرصد مؤشرات النمو وقياسها، بل ولم تعد لديها آليات للإحصاء العام أو القدرة على التخطيط للمستقبل.



العون العربي لمشروعات التنمية بالعالم

تشكل المساعدات الإنمائية العربية جانبا مهما من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة وباقي الدول النامية من جهة أخرى. وتقدم المساعدات الإنمائية العربية إلى الدول المستفيدة من خلال أطر مؤسسية أساسية وهي المساعدات الحكومية الثنائية، والعون العربي المقدم من خلال إسهام الدول العربية في مؤسسات التمويل الدولية، بالإضافة إلى أشكال المساعدات الأخرى المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية والمنظمات غير الحكومية، والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق؛

وقد واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2012 تقديم المساعدات الإنمائية إلى الدول العربية والدول النامية الأخرى من خلال التعاون الثنائي المباشر وعبر مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق. ويقدر إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية المانحة بحوالي 2.3 مليار دولار في عام 2012 ليلعب إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة 1970 - 2012 حوالي 6.158 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 20 في المائة في عام 2012.

وتتمحور رؤية الألكسو لكيفية تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي حول التعليم، لكونه السبيل إلى تحسين نوعية الحياة بكافة أبعادها، ولأن تأثيراته ممتدة إلى باقي مجالات التنمية، والأهم لأنه الخندق الأخير في معركة المجتمعات العربية من أجل البقاء وحفظ الهوية. لذا فإن هذه الوثيقة تتناول الأهداف السبعة عشرة الواردة في جدول الأعمال الأممي في مجموعات نوعية من الغايات، لما بينها من علاقات شديدة الخصوصية والتعقيد في الواقع العربي، ما يتطلب النظرة الكلية والشمول.

وإننا إذ نقدم هذه الوثيقة إلى الحكومات العربية والمنظمات الإقليمية والدولية، أملاً في تفهم رؤيتنا المتخصصة الصادقة، والتعامل معها بما تستحق من الاهتمام والهمة، نتمنى لأمتنا العربية أن تنهض من عثرتها، وتواصل نموها على أسس فكرية ومنهجية سليمة.

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

دكتور/ عبد الله حمد محارب

تونس، نوفمبر 2016

1 التربية من أجل التنمية المستدامة في الوطن العربي .. ضرورة بقاء (الهدفان : 4، 5)

أصلت أدبيات التنمية البشرية منذ مطلع التسعينيات للعلاقة الأسيية بين التعليم وباقي أبعاد المفهوم، إذ يحقق الاستثمار في التعليم عوائد تنموية مضاعفة في كل من الصحة والدخل وممارسة الحريات العامة في متوالية هندسية مطردة.

بيد أن ذروة المفارقة في الحالة العربية الراهنة تتمثل في تزايد الانتقادات الموجهة إلى التعليم بوصفه مسئولاً، ضمن عوامل أخرى، عن الأوضاع التي آلت إليها المجتمعات العربية المنكوبة، وبوصفه عاملاً مساعداً في ضم مجتمعات عربية أخرى مرشحة للانتكاس.

إطار 1 - 1

التعليم ومكافحة التطرف والإرهاب

في 24 ديسمبر 2015، قدم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون "خطة العمل من أجل منع التطرف العنيف"، أكد فيها أن التطرف العنيف يقوض أركان الأمم المتحدة الثلاثة: السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. فأصدر مجلس الأمن قراره رقم 2178، شجع فيه الدول الأعضاء على إشراك المكونات المحلية في مواجهة التطرف العنيف الذي يحرص على أعمال إرهابية، بتمكين العائلات والقادة الدينيين والثقافيين والتربويين ومنظمات المجتمع المدني، واعتماد مقاربات ملائمة لمواجهة التجنيد في صفوف التطرف العنيف.

وقد شجع المجلس التنفيذي لليونسكو في قراره 197/م ت 46 على تقوية دور اليونسكو القيادي في تعزيز التعليم ومنع التطرف العنيف، ورفع مستوى تنسيق المبادرات ذات العلاقة.

وتركز مقاربة "التعليم من أجل المواطنة العالمية" على تطوير معارف المتعلمين ومهاراتهم للمشاركة بفاعلية في التنمية المستدامة لمجتمعاتهم، وتهدف إلى غرس احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة والاستدامة البيئية لتقوية دفاعات السلام ضد التطرف العنيف.

تفوق قدراتها وتقفز فوق واقع التفاوتات العميقة في مجتمعاتها، وتراجع دور الدولة في كثير من نظم التعليم العربية، وتجاوز حجم التعليم الأهلي والخاص نظيره الحكومي، وانتهجت سياسات تتسم بالفصام، فلا هي حققت الإتاحة، ولا هي حققت الجودة، ولا هي بلغت مراتب المنافسة والامتياز، وكانت العواقب وخيمة، ما أفرز واقعاً تعليمياً وثقافياً ينطوي على تفاوتات حادة، وأوجد قطاعات واسعة من الشبان الناقمين، وهياً تربة خصبة لتنامي مشاعر الكراهية ونزعات العنف.

من هنا ترى (الألكسو) أن يتصدر التعليم أهداف التنمية المستدامة في الطبعة العربية من جدول أعمالها، ولكن بخصائص وسمات نوعية تويرية إضافة إلى تلك السمات القياسية التي وردت في جدول الأعمال الأممي، فهي تراه تعليمياً "مُلهمًا"

لذا، فإن رفع شعار "التربية من أجل التنمية المستدامة في الوطن العربي" دون مراجعة للعلاقة بين ما قدمته نظم التعليم العربية لمجتمعاتها على مدى العقود الماضية من تعليمٍ دون التوقعات وبين ما آلت إليه أوضاعها، يعد تجاهلاً لمؤشرات الواقع وقفزاً إلى المجهول في موقف لا يملك الوطن العربي فيه رفاهية المحاولة والخطأ.

فقد اهتم الخطاب الأممي في التعليم مع مطلع التسعينيات بتحقيق الإتاحة والشمول، ثم انتقل مع مطلع الألفية إلى الدعوة إلى تحقيق الجودة مع التكافؤ والإنصاف، بينما كان الخطاب المقابل أكثر اهتماماً بتحقيق التفوق والامتياز في خضم تنافسه مع النظم الآسيوية الصاعدة، وتوفرت له القدرة على النفاذ إلى سياسات التعليم في الدول النامية، والعربية جزء منها، فشرعت بدورها تتبنى معايير

يحقق الاستنارة في مقابل الانغلاق الفكري، ويحقق المحبة والتراحم في مقابل القسوة والعنف، ويحقق التسامح في مقابل الكراهية. ويمكن المتعلمين من ممارسة حقوق وواجبات المواطنة في مجتمعاتهم، كما ترى حتمية العمل لإزالة الازدواجيات القائمة في الخطاب العربي حول التعليم بفعل تعرضه لأزمة هوية أربكت بوصلته وأولوياته، ولأزمة معرفية قلصت من قدراته ومساهماته الحضارية والإنسانية، ولأزمة أخلاقية أصابت منظومته القيمية وكرست تفاوتاته.

إطار 2 - 1

تعليم تحت النار

جاء في تقرير اليونسيف أن الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمنع أكثر من 13 مليون طفل من تلقي التعليم في المدارس، الأمر الذي يهدد بتحطيم مستقبلهم. وأوضح التقرير أن عدد الأطفال في سن الدراسة يبلغ 34 مليوناً، منهم 13.4 مليوناً لا يرتادون المدارس ما يعادل نسبة 40 بالمائة. وبحسب الأرقام الصادرة فإن 2.4 مليون طفل في سوريا و3 ملايين طفل في العراق ومليوني طفل في ليبيا و3.1 ملايين طفل في السودان إضافة إلى 2.9 مليون طفل في اليمن لا يرتادون المدارس.

وأضاف التقرير أن 9000 مدرسة لا يمكن استخدامها حالياً للتعليم في كل من ليبيا وسوريا والعراق واليمن، وأن آلاف المعلمين في المنطقة تخلوا عن وظائفهم بسبب الخوف وهو ما يمنع أيضاً الآباء من إرسال أطفالهم إلى المدارس.

وذكر التقرير أن نحو 700 ألف طفل سوري لاجئ لا يمكنهم ارتياد المدرسة في دول الجوار بسبب البنية التحتية التعليمية المنهكة وعدم قدرتها على تحمل عبء طلاب إضافيين، محذرة في نفس الوقت من أن الفشل في إيجاد حل للصراع الذي تتزايد وحشيته في سوريا يهدد جيلاً كاملاً من الأطفال، والنظام التعليمي يدفع ثمناً باهظاً.



مظاهر الأزمة *

- تراجع ملحوظ في الدور التربوي للأسرة العربية، وانفصام في عرى شراكتها مع المؤسسات التعليمية.

الأولويات العاجلة ومتوسطة الأمد

- إجراء دراسات ميدانية لرصد الأضرار والخسائر وتشخيص المشكلات وتقدير الاحتياجات في مناطق النزاعات بحسب ما تسمح الأوضاع الأمنية.

- طرح استراتيجية متكاملة لتوفير الفرص التعليمية الأساسية والتكميلية والبديلة للمحرومين في مناطق النزاعات، بما في ذلك توظيف التقنيات في مجالات التعليم والتدريب، وتوفير المستلزمات الأساسية والرعاية النفسية، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة**

- تعويض النقص الشديد في أعداد المعلمين المؤهلين بسبب النزاعات، وتدريب أعداد كافية من ميسري التعلم (خاصة من الفتيات)

- توظيف كثيف للتقنيات للتغلب على الصعوبات المكانية والتمويلية والأمنية لتوصيل المحتوى التعليمي إلى مستحقيه في المناطق الخطرة والمحرومة.

- تبني أساليب متنوعة لتمويل مشاريع إعادة إعمار وتأهيل المنظومات التعليمية في بلدان النزاعات، بما في ذلك دعوة المانحين، وتشجيع الأوقاف التعليمية .

- طرح استراتيجيات تفصيلية لإعادة إرساء وتأهيل المنظومات التعليمية المنهارة في الصومال وسوريا واليمن وليبيا والعراق، بما في ذلك البنى التحتية والتجهيزات وتأهيل الأطر الوطنية.

- شح الإنفاق على التعليم العربي بوجه عام مقارنة بمجالات الإنفاق الأخرى وعلى رأسها التسليح، وتفاوت شديد في نسب الإنفاق بين البلدان.

- ازدواج الخطاب التربوي والسياسات التعليمية لكثير من النظم العربية بين التوجه الشمولي والتوجه الحر.

- تزايد أعداد ونسب الأمية الهجائية برغم امتداد جهود مكافحتها وتنوعها.

- انهيار كامل أو جزئي لنظم التعليم في نحو أربعة من البلدان العربية على الأقل، وقصور متفاوت الحدة في نحو سبعة أخرى، مع غياب للمعلومات والإحصاءات الدقيقة.

- قصور شديد في مهارات اكتساب المعرفة وإنتاجها (أزمة حضارية إستراتيجية).

- تفاوت في مدى إتاحة التعليم، وفي مستوى جودته ونوعيته بين البلدان العربية.

- تفاوت بين تعليم الذكور والإناث، وبين الريف والحضر، وبين التعليم الحكومي والأهلي (الخاص) والدولي، وبين التعليم الديني والمدني.

- تدني في نوعية التعليم الفني وانخفاض في الطلب عليه من المجتمع ومن سوق العمل.

- ضعف الحوكمة في منظومات التعليم وتدني كفاءته الداخلية والخارجية.

- تضخم في حجم المناهج الدراسية مع ضعف وتفكك في محتواها المعرفي.

- قصور كمي ونوعي في المعلمين المؤهلين، وضعف في برامج إعدادهم وتنميتهم مهنياً والترخيص لهم بمزاولة المهنة.

* بالاستناد إلى رؤية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، للتربية في الوطن العربي ما بعد العام 2015، المؤتمر الإقليمي للدول العربية حول التربية لما بعد 2015، (شرم الشيخ: 29-27 يناير 2015).

** مبادرة الألكسو : تعليم الأطفال العرب في مناطق النزاع (سوريا، اليمن، ليبيا، العراق وفلسطين)، أغسطس 2016، المجلس الاجتماعي والاقتصادي لجامعة الدول العربية

الأولويات الاستراتيجية

- تفعيل العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار والذي تعكس رؤيته «مفهوم الريادة الحضارية للوطن العربي بتكوين مواطن متحرّر من الأمية، فاعل تنموي، وامتدّد القدرات» .
- إرساء شراكات مجتمعية مسئولة مع القطاع الأهلي بإشراف الدولة ، وفي إطار استراتيجيات تربوية وطنية.
- إرساء منظومات لضمان جودة التعليم تتمتع بالاستقلال والصلاحيات اللازمة.
- إرساء منظومات متطورة لتأهيل المعلم العربي وتنميته مهنيا ورعايته، واعتماد هياكل عادلة للرواتب والأجور، ونظم محكمة للتخفيض بمزاولة المهنة.

- تبني خطاب تربوي عربي يواجه التحديات الثقافية والتربوية والمخاطر المحدقة بالأمن القومي العربي، يعلي من قيم: الاستنارة، والمحبة، والعيش المشترك، في إطار حقوقي ومؤسسي*.
- تبني سياسات تعليمية متوازنة تجاه فكرة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية في مقابل إطلاق المبادرات والشراكات المجتمعية والمنافسة.
- تبني استراتيجيات تعليمية لسد الفجوة المعرفية وبناء القدرات الخاصة باكتساب المعارف وإنتاجها**.

* بالاستناد إلى مشروعات المجالين: الأول والثالث من مجالات الخطة الاستراتيجية (2017 - 2022) للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
** بالاستناد إلى «خطة تطوير التعليم في الوطن العربي»، تونس 2009.



2 التنمية الثقافية شرط ضروري للتنمية المستدامة

ظلت الجهود المبذولة لجعل الثقافة محورا رئيسًا في منظومات التنمية المستدامة منقوصة في البلدان العربية، ولم يخصص لها هدف مستقل في أجندة التنمية المستدامة 2030، التي اکتفت بذكرها ضمن مقاصد الهدف الرابع الخاص بالتعليم فيما يتعلق بضمان اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة بجملة من السبل من بينها «الترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030»، كما نص الهدف الحادي عشر المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية على أن «المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية..» وتضمنت مقاصد هذا الهدف «تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي».

ومهما تكن مبررات عدم أفراد الثقافة بعنوانٍ مستقل، فإنها كانت وستظل المحرك والحاضن لجميع التطورات الاجتماعية، والضامن لنجاح أية سياسة تنموية.

ذلك أن الثقافة، كما عرفتها اليونسكو في إعلان مكسيكو عام 1982، هي «جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات..»

وقد عرفت الخطة الشاملة للثقافة العربية لعام 1985 الثقافة بأنها "تنظم جماع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية. وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني وسبل السلوك والتصرف والتعبير وطرز الحياة، كما تشمل أخيرا تطلعات الإنسان للمثل العليا ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته والبحث المتواصل عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته".

ونصت الخطة على أن الثقافة العربية بوصفها الصورة المميزة للأمة ترتسم عملياً في:

- تراث الأمة المادي والروحي الذي يشكل خصائصها وقيمها وصورتها الحضارية عبر العصور، مُجسِّماً في بعديها العربي والإسلامي.
- سلوكها الحياتي وإبداعها المتصل المتطور ومثلها العليا المحركة.

- طموحاتها المستقبلية وما تتخذه لنفسها من أهداف إنسانية ومن تطلع للغد.

ولا ينفصل واحد من المسارات الثلاثة عن الآخر لأن الثقافة وحدة كيانية متصلة بصميم تكوين كل أمة وتمثل نسيج حياتها الإنسانية وجوداً وحركة وتوظيفاً. وهي الضمير الجمعي لها والناظم لتماماتها وإرادتها الكلية.

ومن أهم وظائف الثقافة الدور الذي تؤديه

بوصفها محرّكاً وميسراً للتنمية المستدامة. فقد أكد المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية الذي عقد في استوكهولم عام 1998 الترابط بين التنمية المستدامة والانتعاش الثقافي، كما أكدت اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005 على أن هذا التنوع يشكل ثروة نفيسة للأفراد والمجتمعات. وتعدّ حمايته وتعزيزه والحفاظ عليه شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

ومن وظائفها كذلك ما نصّت عليه الخطة الشاملة للثقافة العربية، فيما يتعلّق بالأمة العربية، فهي:

- وسيلة زرع الثقة والأمل في الجماهير العربية في قدرة الأمة على تجاوز الصعوبات الظرفية مهما كانت خطورتها وعلى النهضة الشاملة من جديد والارتقاء إلى أسنى الدرجات.

- وسيلة وحدة الأمة لأنها هي التي تنسج وحدة التكوين الداخلي فيها وتوحد في أعماق الذات نماذجها البشرية وقيمها وتجمع أفرادها على الالتزام بمصيرها التضامني الواحد. وفي هذا الإطار تمثل اللغة العربية الأداة التي بفضلها حملت الثقافة العربية رسالة الوحدة العربية على مرّ العصور في تواصل لا نكاد نجد له نظيراً في تاريخ الثقافات الإنسانية.

- وسيلة تأكيدٍ للذات والتمايز من الآخرين .
- وسيلة أمانٍ واطمئنانٍ لأفراد الأمة الواحدة تنفي عنهم الغربة، فهي أكثر النشاطات اتصالاً بكرامة الإنسان يمارس حريته كاملةً من خلالها .
- وسيلة لقاء مع الآخرين على المثل العليا المشتركة ووسيلة تفاهم الشعوب بعضها مع بعض.

وهكذا يصبح جلياً أنه لا يمكن اختزال التنمية في النمو الاقتصادي فقط بل هي وسيلة الارتقاء إلى الحياة الكريمة ذهنياً وعاطفياً وأخلاقياً وروحياً،

ولكن هذا العرض سيقصر على بعض هذه الأهداف التي ذكرت فيها الثقافة بصفة بارزة.

«العلم في الصّغر كالنقش في الحجر»

وقد تضمنت مقاصد الهدف الرابع (4) الخاص بالتعليم ضمان اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة بجملة من السبل من بينها «الترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030»، كما أكد الهدف السادس عشر (16) المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات أن «ثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة».

ويتماشى هذا المرام مع مقاصد الخطة الاستراتيجية للمنظمة (2017 - 2022) التي يهدف محورها الأول إلى «تحقيق التفاعل الواعي مع الثقافات العالمية»، وخصص البرنامج الثاني منه لـ«تعزيز ثقافة التعايش المشترك والحوار البناء ومكافحة التطرف والعنف والإرهاب»، والبرنامج الثالث لـ«تنمية الثقافة العلمية

وعليه فإنه لا يمكن فصلها عن الثقافة، بل إن الثقافة باستيعابها للقيم - التي تتضمن القيم الأساسية، بما فيها نبذ التمييز العنصري وحب العدل والتسامح الديني، والقيم الاجتماعية التي تبلور المسؤولية العامة للجماعة عن ما فيه مصلحتها، والقيم الاقتصادية التي تدعو إلى العمل النافع، والقيم الفكرية الثقافية التي تدعو إلى محاربة الأمية، والبحث عن المعرفة واحترام الآخر وثقافته واحترام التراث وإحيائه، والقيم الوطنية التي تتضمن قيم المواطنة والذود عن الأمة والأوطان والدفاع عن مصالحها وإعلاء شأنها، والقيم الجسمانية للمحافظة على الصحة- لا تمثل البعد الرابع للتنمية المستدامة إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فحسب، بل هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية واستدامتها. ولقد أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 223/68 بتاريخ 2013/12/20 بشأن الثقافة والتنمية المستدامة «الإمكانات الكامنة في الثقافة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة... وأن التعليم الجيد تثريه الثقافة التي تنقل القيم المشتركة». ولذلك تكون الثقافة فهي في مقدمة وسائل تحقيق كل من الأهداف السبعة عشر.



للطفل العربي في عالم متطور». وسنركز هنا على الطفل باعتباره المستهدف الرئيس لجهود المنظمة من أجل مجتمع الغد.

إن برمجة أدمغتنا تتم في فترة الطفولة، بل أكثر من 70 في المائة منها تجري في السنوات السبع الأولى، مما يجعل العناية بتكوين الطفل واستدراار كافة حواسه لبناء مواهبه، ورسم معالم سلوكه، قضية مصيرية عليها يتوقف نوع المستقبل الذي سيعيشه غدا. وهذا يجعلنا مطالبين اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بأن نهتم، على جميع المستويات وبكّل الوسائل والوسائط المتاحة، بتربية الطفل، منذ المههد، على قيم الانتماء للوطن، والدّود عنه وحماية مكتسباته ومن بينها التراث الثقافي بمختلف أنواعه ومكوّناته، وعلى قيم الوسطية والتسامح والحوار وقبول الآخر والرأي المخالف، ونبذ كلّ أشكال الإرهاب والتطرّف والعنف، وتمثّل هذه المبادئ جوهر تعاليم ديننا الحنيف وإرثنا الثقافي الأصيل.

وترى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أنّ التوعية بضرورة إدماج الشباب العربي في منظومة التنمية المستدامة، وتفعيل الشراكة مع المنظمات الشبابية وهيئات المجتمع المدني، وذلك لاقتناعها بأن تقدّم الشعوب مرهون بعبء فئاتها الشبابية، وبأن إقصاء الشباب عن المشاركة الفاعلة في الشأن العام له آثار خطيرة، منها تقويض التماسك الاجتماعي والتطرّف بسبب الشعور باليأس، لذلك لابد من بذل كل جهد ممكن من أجل زيادة إدماج الشباب في النسيج المجتمعي ومشاركته في الحياة العامّة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يضمن:

- تمكينه من بلورة طاقاته الذاتية وذلك بالتواصل من خلال فضاءات الحوار والتعايش.

- التركيز على أهمية دور وسائل الإعلام والقنوات الفضائية في التعريف بالصورة السمحة للثقافة العربية وللإسلام ورسالته وبالإسهام المتميز

للوطن العربي في تقدم البشرية.

- العمل على تجفيف بؤر الفقر والقضاء على البطالة وتشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الصغرى.

- نشر ثقافة التسامح والوسطية التي تنبذ العنف والغلو والتطرف في جميع المستويات وبمختلف الوسائط.

الأولويات العاجلة

- وضع خطة عمل عربية موحدة لمواجهة الفكر المتطرف، يشارك فيها خبراء متخصصون في مجالات الإعلام والثقافة والتربية والشؤون الدينية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والنفسية... إنجاز مدونة للقيم العربية تغرس في الناشئة قيم المواطنة بمختلف معانيها وثقافة الحياة الكريمة والتعايش السلمي ونبذ الغلو.

- إنجاز مشروع الشخصية العربية الكرتونية «تمور وتمورة»، ليؤدّي دوره الإعلامي في جميع الأوساط العمرية في المجتمعات العربية.

- إحياء مشروع «الأيام الثقافية العربية» وتنظيمه دوريا في العواصم العربية والأجنبية.

- تشجيع السياحة الثقافية في البلدان العربية، منها وإليها، بناء على توصيات المنتدى الذي عقدته المنظمة حول « دور السياحة الثقافية في مكافحة ظاهرة الإرهاب لدى الشباب » بتاريخ 2016/ 5/ 27.

- تعزيز الجهود الموجهة إلى الجاليات العربية في الخارج وخاصة شريحة الشباب ومواصلة الزيارات التي تنظم للشباب المهاجر إلى الدول العربية.

- تضمين المناهج التعليمية، خاصة في مقررات اللغة العربية والتاريخ، موضوعات وأنشطة تؤكد الانتماء والاعتزاز بالهوية العربية.

تطوير الصناعات الإبداعية والثقافية :

والاجتماعية، والمحافظة على البيئة باعتبارها صناعات غير ملوثة.

الأولويات العاجلة :

- تسجيل ورقمنة التراث الثقافي المادي وغير المادي لحمايته من الضياع والتلف والدمار وتيسير الاستفادة منه، وخاصة المخطوطات، والمعالم الأثرية والمجموعات المتحفية التي دلت الأحداث الأخيرة على أنها مهددة أكثر من غيرها، وبالتالي لابد من توثيقها توثيقاً يَمكِّن من إعادة ترميمها في حال تعرُّضها للهدم والإتلاف، جزئياً أو كلياً.
- التنسيق بين الجهود العربية المبذولة في مختلف مجالات الثقافة والفنون والآثار، بما يضمن زيادة استفادة المواطن العربي منها على امتداد رقعة الوطن العربي وخارجه.
- تشجيع تطوير الصناعات التقليدية، وترويج منتجاتها بين الدول العربية.
- العمل على إنشاء آلية تمويل لمشروعات التنمية الثقافية في الدول العربية التي تمَّت برمجتها في الخطة المُحدَّثة للثقافة العربية (2011).

«المدن قطب رحي التنمية» :

يسعى الهدف الحادي عشر (11) من أهداف التنمية المستدامة إلى «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة»، كما تتضمن مقاصده «تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي». ويُعدُّ هذا الهدف ومقاصده من صميم مشاغل المنظمة، سواء من خلال برامجها أو في إطار التعاون القائم بينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وكذلك المؤسسات العربية ذات العلاقة، وسيتمركز هذا الاهتمام طبقاً للخطة الاستراتيجية 2017 - 2022 وخاصة البرنامج 5 من المحور الأول الذي يتعلق بحماية التراث.

يدعو الهدف الثاني عشر (12) إلى «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»، وتتضمَّن مقاصده «وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزِّز الثقافة والمنتجات المحلية».

بلغ عدد سكان الوطن العربي في العام 2014 حوالي 378 مليون نسمة. وقد وصل سكان المناطق الحضرية في العام 2013 حوالي 60 في المائة من إجمالي سكَّان الدول العربية، وتمثَّل الفئة العمرية (15 سنة، فأقل) حوالي ثلث السكان. ويؤدِّي اتساع حجم هذه الفئة إلى زيادة الحاجة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المُدرِّج لمواطن العمل، وتوفير فرص تعليمية أوسع.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2015 إلى أن الدول العربية تمكَّنت - باستثناء عددٍ قليلٍ منها- من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل حلول العام 2015 مما يهيئها للتصدي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن الملاحظ أنه، رغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية، لاتزال غالبية الدول العربية تواجه صعوبات في قطاعي التعليم والصحة بالإضافة إلى ارتفاع البطالة في أوساط الشباب المتعلمين، والتدني النسبي لمساهمة الإناث في أسواق العمل (حوالي 22.2 في المائة العام 2013، وهي الأدنى بالنسبة إلى الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم)، كما أن أول دولة عربية في مؤشر اقتصاد المعرفة - وهي دولة الإمارات العربية المتحدة - صنِّفت في المرتبة 42 عالمياً، تليها سلطنة عُمان في المرتبة 47، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 50.

وفي هذا الإطار، تُمثِّل الصناعات الثقافية فرصةً لإيجاد موارد رزق هامة، تُسهم في التنمية الاقتصادية

ولتحقيق هذه الغاية قامت الألكسو في شهر أكتوبر 2016 بإطلاق مرصد التراث العمراني والمعماري في البلدان العربية، وهي بصدد إنشاء وحدة تسيير المشروع، ستكون مهمتها الأساسية المحافظة على المدن التاريخية في البلدان العربية ونشر التجارب المثلى للاقتداء بها فيما يخص دعم دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. كما كانت الألكسو شريكا لليونسكو في إعداد التقرير العالمي حول الاستراتيجية الثقافية لإعادة تأهيل السكن القديم بإحياء المدن التاريخية، الذي تمّ عرضه على مؤتمر الموئل الثالث (كيوتو، أكتوبر 2016)، حيث أنجزت القسم الخاصّ بالدول العربية.

وعلاوة على المعالم والآثار التي تهتم بها الألكسو منذ فترة، أصبحت المنظمة تهتم أكثر فأكثر بالحفاظ على هوية المدينة وتراثها في الوطن العربي، وبكافة المجالات ذات العلاقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، الهادفة إلى دعم إسهام الثقافة والتراث في التنمية المستدامة للمدن باعتبارهما رافعين رئيسين لها، بما يوفرانه من فرص للعمل في الصناعات الثقافية الرفيعة بالبيئة، ومن فضاءات للحوار والاندماج الاجتماعي ونبذ السلوكيات الهدامة، كما تُولي الألكسو عناية خاصّة للمحافظة على ذاكرة المدن في البلدان العربية وتوظيف تراثها في منظومة التنمية المستدامة، والترويج لها بوصفها وجهة للسياحة الثقافية.



إطار 2-2

اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح

لاهاي في 14 مايو/أيار، 1954

- مادة (19) النزاعات التي ليس لها طابع دولي
1. في حالة نزاع مسلح ليس له طابع دولي، ينشأ على أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يصبح على كل طرف في النزاع أن يطبق على الأقل الأحكام الخاصة باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في هذه الاتفاقية.
 2. على الأطراف المتنازعة أن تحاول، بعقد اتفاقات خاصة، تطبيق باقي أحكام هذه الاتفاقية أو جزء منها.
 3. يجوز لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة أن تعرض خدماتها على الأطراف المتنازعة.
 4. لا يؤثر تطبيق الأحكام السابقة على الوضع القانوني للأطراف المتنازعة.

التراث الحضاري العربي تحت النار

وبينما تدور رحى المعارك في عدد من المدن العربية عوضا عن رحى التنمية والتقدم الحضاري، لا يكتفي المتصارعون بتدمير حاضرهم ومستقبلهم، بل ويعمدون إلى تدمير إرثهم الحضاري أيضا، وتنتهج بعض الأطراف سياسة ممنهجة للتطهير الثقافي علاوة على التطهير العرقي، بدافع من الرغبة في نفي الآخر وإلغائه وجودا وماهية.

إطار 2 - 1

- بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - 18 مايو 2016

الألكسو تدعو إلى حماية المتاحف العربية في فترات النزاعات المسلحة والحروب

أكدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - (الألكسو) - بمناسبة اليوم العالمي للمتاحف الذي يحتفل به سنويا منذ 1977 في الثامن عشر من شهر مايو أهمية الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسات باعتبارها الذاكرة الحية للشعوب يرتبط فيها الماضي بالحاضر وهي مدرسة لترسيخ الهوية ونشر الوعي الحضاري ودعم التربية والتعليم وإثراء الثقافة في المجتمع.

واستنكرت الألكسو بشدة ما تتعرض له بعض المتاحف العربية من تدمير وتخريب وانتهاكات.. داعية إلى تضامن عربي ودولي من أجل مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المتاحف في ظل الظروف الاستثنائية التي يمرّ بها الوطن العربي.

وعبرت الألكسو في بيان لها بهذه المناسبة عن تأييدها قرار المجلس التنفيذي لـ«أيكوم العرب» تنظيم دورة تدريبية مخصصة لفائدة المتحفيين الشبان في البلدان العربية حول موضوع أساليب وقاية المتاحف خلال فترات النزاعات المسلحة والحروب خلال شهر يوليو 2016 في العاصمة اللبنانية.

ودعت الألكسو كافة المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية وفي طليعتها منظمة اليونسكو إلى توحيد التراث الثقافي عن دائرة النزاعات كما تنص على ذلك المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات العلاقة ولاسيما اتفاقية «لاهاي» بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح للعام 1954 واتفاقية اليونسكو بشأن التراث العالمي للعام 1972 .





- مساعدة البلدان العربية على وضع استراتيجيات واضحة للحفاظ على تراثها الثقافي وتوظيفه في التنمية المستدامة، وحثها على مراجعة قوانين حمايته.
- وضع إطار قانوني مرجعي للمحافظة على التراث الثقافي في الدول العربية والتصدي لعمليات نهبه وتهريبه.
- تنظيم المعارض بهدف زيادة وعي المواطن العربي بقضايا المدن وتأثيرها في حياته اليومية وفي مستقبل الأجيال القادمة.
- مواصلة تنفيذ مشاريع المنظمة المتعلقة بالألعاب التراثية باعتبارها عنصرا أساسيا من مكونات الهوية الثقافية، يتعدى مجرد الترفيه إلى تعلم الحياة بالتدرب على المنافسة السلمية وتنمية المواهب والتواصل الاجتماعي داخل المجموعة ومع الغير،
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة لبناء القدرات في مجال التراث الثقافي غير المادي.
- تنظيم ورشات تدريبية خاصة بإدارة التراث في أوقات النزاعات، والإجراءات الكفيلة بإحيائه.
- حث الدول العربية على المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمحافظة على الآثار والتراث العمراني والمعماري وتطبيقها.
- جعل التراث والآثار أحد مكونات المناهج التعليمية العربية.

ونظرا لما للوطن العربي من خصوصية تاريخية، بوصفه مهد الحضارات ومهبط الديانات السماوية، تمثل سياسات التطهير الثقافي والحضاري المنتهجة من قبل أطراف عديدة في إطار النزاعات الدائرة خطرا داهما سوف تمتد آثاره الكارثية ليس لأجيال تالية، بل إلى الأبد، ما يعنى اختفاء بعض الركائز الأساسية للهوية العربية من الوعي الجمعي ناهيك عن الانتفاء من الوجود الفيزيقي.

الأولويات العاجلة :

- استكمال الزيارات الافتراضية للمدن التاريخية والمواقع الأثرية الواقعة في المسالك السياحية في البلدان العربية.
- تطوير برنامج العواصم الثقافية العربية،
- إجراء دراسة حول إمكانيات تطوير إسهام المدينة التاريخية في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك تنظيم السياحة الثقافية، واستقطاب المبدعين في مجالات الفنون والعلوم والتقنيات... إلخ.
- التصدي للانتهاكات التي يتعرض لها التراث الثقافي بمختلف أنواعه، خاصة أثناء النزاعات والأزمات والحروب، والتعاون مع جميع الأطراف الرسمية وغير الرسمية وكافة مكونات المجتمع المدني لترميم المواقع المتضررة.

يمثل قياس مستويات ونوعيات الفقر في الوطن العربي إشكالية منهجية حقيقية، وتتضافر عوامل متعددة مثل : اختلاف التعريفات، وطبيعة المؤشرات، وموثوقية الإحصاءات لتجعل من ظاهرة الفقر بالمعنى الاقتصادي الكلاسيكي، ناهيك عن المعنى الأكثر تعقيدا وهو الفقر البشري (فقر متعدد الأبعاد يشمل الدخل والتعليم والصحة والحريات) ظاهرة تستعصي على الرصد الدقيق، ويجعل التعامل مع الوطن العربي بوصفه وحدة موضوعية واحدة دون اعتبار للتفاوتات العديدة بين أقطارها أمرا مضللاً.

وبالرغم من تفاؤل الخطاب الأممي بخفض معدلات الفقر عالميا إلى نحو النصف خلال ربع القرن المنصرم، تظل الصورة الحقيقية في أرجاء كثيرة من العالم من بينها أغلب مناطق الوطن العربي وبلدانه أبعد بكثير عن التفاؤل، فقد نزح عشرات الملايين من السكان بعيدا عن مناطقهم بفعل النزاعات التي اشتعلت في أربع دول منها، وتدهورت مداخيل عشرات الملايين في بلدان أخرى عقب موجات متوالية من الهبات الشعبية منذ شتاء 2011 احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية والحريات السياسية وتفشي الفساد.

والملفت أن أغلب تلك البلدان التي تدهورت أوضاعها خلال السنوات الخمس الماضية كانت قد حققت معدلات جيدة من النمو الاقتصادي قبل ذلك مباشرة، وانتهجت سياسات تكيف هيكلية استجابة لتوجيهات المؤسسات الدولية، وتبنت نظرية «الكأس الممتلئة» التي تفترض أن إطلاق الحوافز للمستثمرين والسماح لهم بتحقيق الثروات سوف ينعكس بالضرورة على الفئات الدنيا.

3 الفقر البشري.. المفهوم المركب لثلاثة التخلف

(الأهداف: 1، 2، 3، 8)

ويشير ما سبق إلى عدم دقة مؤشر معدل النمو الاقتصادي للدلالة على حقيقة الإنجاز الاقتصادي ومردوديته على المواطن العادي، ويشي بعجز سياسات الإصلاح الاقتصادي وإطلاق حوافز الاستثمار، مالم ترافقها سياسات للحماية الاجتماعية.

وبالرغم من العلاقة الأسية بين انتشار التعليم وبين تحسين جودة الحياة على المستوى النظري، تمثل بعض المجتمعات العربية حالة استثنائية لاقتزان الارتفاع النسبي في الإنجاز التعليمي مع ارتفاع نسب البطالة والفقر خاصة بين الإناث، ويظل التقسيم الكلاسيكي للعمل يميز بينهن وبين الذكور مع أنهن يقدمن الإسهام الأكبر من الناتج الإجمالي من خلال عملهن غير المأجور في إطار الأسر، حتى مع تحقيقهن معدلات ملحوظة من الإنجاز التعليمي.

وتبقى حملات محو الأمية غير المقترنة ببرامج للتمكين الاقتصادي، أحد أبرز أوجه القصور في الأداء التنموي العربي، خاصة بين النساء، واللاقي يعلن دورهن نحو ربع الأسر في بعض البلدان العربية منخفضة الدخل كثيفة السكان، ما يؤكد المقولة المأثورة أن: «لظاهرة الفقر في العالم وجه امرأة» .. ولكنها امرأة عربية هذه المرة.

وفي تجلٍ آخر لمفهوم الفقر البشري ولكن في مجال التغذية، وفي إحدى صور التفاوت الحاد بين المجتمعات العربية، تنفرد بعض المجتمعات مرتفعة الدخل بوضع استثنائي مع تزايد معدلات سوء التغذية في شكل بدانة الأطفال وإصابتهم بالسكري، بينما يتراجع تحصيل الملايين من أقرانهم في البلدان العربية الأقل دخلاً نتيجة قضائهم اليوم المدرسي وهم جوعى.

وكما يتعرض الوطن العربي لتهديد في أمنه القومي على مستوى بقاء الدولة القطرية الحديثة ذات السيادة، يتعرض أمنه الغذائي لتهديد في بقاءه

إطار 3 - 1

الصراع في بلدان المشرق العربي: التكاليف الاقتصادية لعدم التكامل

قبل اندلاع الربيع العربي، كانت هناك ستة بلدان في المشرق العربي، وهي تركيا وسوريا والعراق والأردن ولبنان ومصر، تدرس سبل تعميق علاقاتها التجارية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتوفير فرص العمل. وبحلول العام 2011، مرّ كثيرٌ من هذه البلدان بتحويلات سياسية تحولت في بعضها إلى صراعات عنيفة.

وتشير التقديرات إلى تكبد سوريا والعراق، اللذان تحملا القسط الأكبر من تكاليف الحرب المباشرة، خسائر بنسبة 11 في المائة و16 في المائة على التوالي من حيث نصيب الفرد من الرفاهة. وقد كان الحظر المفروض على التبادل التجاري مع سوريا أحد العوامل الرئيسية في ذلك. ويتجاوز انكماش الناتج في سوريا، والذي يُقدَّر بنسبة 32 في المائة، بكثير نسبة تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهي 14 في المائة، وذلك بسبب كثرة أعداد اللاجئين السوريين والخسائر البشرية للحرب. وتكبدت جميع بلدان المشرق العربي الأخرى خسائر على مستوى دخل الفرد وليس إجمالاً، نظراً لأن تدفق اللاجئين أدى إلى زيادة حجم هذه الاقتصادات من خلال تأثيرهم على الاستهلاك والاستثمار وسوق العمل.

وتقل تكاليف الحرب المباشرة عن التكاليف الحقيقية الناشئة عن تفكك التكامل في المشرق العربي. فإذا ما أضفنا المنافع المهذرة للتكامل، لاسيما تلك المتعلقة بفشل تحرير التجارة في الخدمات، فستكون التكاليف الإجمالية للحرب باهظةً بالنسبة إلى جميع بلدان المشرق العربي. وزادت خسائر الرفاهة على مستوى نصيب الفرد بمقدار الضعف تقريباً في سوريا والعراق لتصل إلى 23 في المائة و28 في المائة على التوالي، وارتفعت إلى 10 في المائة في مصر و7 في المائة في الأردن و2 في المائة في تركيا. وفي لبنان، بلغت هذه الخسائر 13 في المائة.

المرجع:

إي. إيانتشوفيتشينا وإم. إيفانيتش 2014 "الفرص الاقتصادية الضائعة في المشرق العربي: تكاليف التفكك." دراسة غير مطبوعة، البنك الدولي.

الفيزيقي، إذ تعاني أغلب بلدانه شحاً مائياً، خاصة تلك التي اشتهرت بأنهارها !!، ويتراجع رصيده الاستراتيجي من الحبوب والزيوت والسكر.. وغيره، بما لا يكفي عدة أسابيع في أغلب البلدان، ويصل حجم استيراد بعض بلدانه للقمح مثلاً عدة أضعاف ما تنتجه حقولها، بينما لا تجد مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة في بلدان أخرى من يزرعها !!

إطار 3 - 2

الفجوة الغذائية في الوطن العربي

بالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من طرف العديد من الدول العربية وانتهاجها لسياسات زراعية أكثر تشجيعاً للاستثمار وتحفيزاً لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، لا يزال هناك عجز كبير في الغذاء في الوطن العربي. فقد تجاوزت قيمة الفجوة الغذائية 35 مليار دولار عام 2012 وهي بذلك تفوق الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول كالبحرين واليمن وموريتانيا. وتعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الفرق بين الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أي الفرق بين الكميات المنتجة محلياً والكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.

وتتفاوت مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية لعدة أسباب كعدد السكان، والأمطار الاستهلاكية، ومستوى الدخل، ومحدودية الإنتاج الزراعي. وتساهم أربع دول، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر والجزائر، بحوالي 62 % من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية كمتوسط للفترة 2010 - 2012.

المصدر: أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

بوصفه من أكثر الوسائل نجاعة في مكافحة الفقر، خاصة إذا تبنى فكرة « فقر القدرات» عوضا عن المفهوم الكلاسيكي للفقر، وتخلي عن الربط العقيم بين نوعيات بعينها من التعليم وبين شرائح الفقراء، إذ لم تعد مظاهر الفقر البشري قاصرة على ذوي المستويات التعليمية الدنيا وحدهم؛ ولم يعد التعليم لمكافحة الفقر يعني، فقط، مساعدة الأميين الفقراء على تحسين مستوياتهم الاقتصادية باكتساب بعض المهارات، والقيام ببعض المشروعات الإنتاجية الصغيرة، كما لم يعد مفهوم التعليم الفني مقتصرًا على تأهيل أبناء الفقراء للالتحاق مبكرًا بسوق العمل، فالجميع يحتاج إلى تنمية قدراته للولوج بكفاءة إلى مجالات العمل والإنتاج.

ويبرز متغيران متلازمان بوصفهما من أكثر أسباب الفقر وهشاشة الأمن الغذائي حضورًا في الحالة العربية، ألا وهما: البيروقراطية، والفساد، إذ يمثل مجال الدعم الحكومي لمحدودي الدخل في معظم البلدان العربية مجالاً خصبًا للتلاعب بمقدراتهم وتحقيق الثروات بطرق غير قانونية، ويتم في سبيل ذلك الإخلال بأبسط الشروط والمواصفات الصحية لاستيراد وتوريد السلع الأساسية، ما يؤدي في النهاية إلى تدهور الأوضاع الصحية لملايين المواطنين بسبب الإصابة بأنواع متعددة من الأورام والأمراض المزمنة، وإرهاق ميزانيات الأفراد والحكومات لعلاجها في ظل قصور شديد في قطاع الخدمات والرعاية الصحية.

التعليم العربي ومكافحة الفقر

ومرة أخرى يبرز التعليم الجيد المنصف الشامل



أولويات عاجلة : *

- تبني سياسات وطنية ناجعة لمكافحة الفساد، والإصلاح الإداري، لضمان حصول الشرائح الضعيفة على الدعم الحكومي.
- تبني سياسات ذكية للحماية الاجتماعية في مواكبة السياسات الوطنية (المستقلة غير المعتمدة على الاقتراض) للتكيف الهيكلي.
- دعم الجهود الأهلية الهادفة إلى مكافحة الأمية (خاصة بين الإناث) من خلال مشاريع التمكين الاقتصادي التي تتيح فرص تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للفئات المستهدفة، وتمكّن من زيادة دخلها وتعزّز علاقاتها بالعالم المحيط بها، وتدعم مشاركتها الاجتماعيّة.
- تقويم أثر الجهود القائمة في البلاد العربيّة والوسائل المستخدمة في هذا المجال لتعزيز ما تتأكد فاعليته وتطوير ما لم يساهم في التغلب على الأميّة في أشكالها المختلفة (خطة تطوير التعليم، والخطة الاستراتيجية للمنظمة 2017 - 2022).

* بالاستناد إلى :

- الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار 2014
- خطة تطوير التعليم العربي 2008

إطار 3-3

تنتشر النزاعات في الوطن العربي اليوم ويسود فيه عدم الاستقرار. ويصعب، في خضم الاضطرابات، التركيز على التخطيط والاستثمار طويلي المدى اللازمين لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك يخطئ كثيرا من يظن أن تلبية الاحتياجات الملحة والتخطيط للتنمية المستدامة غير مرتبطين ببعضهما البعض. فعلى العكس لا تنجح استراتيجيات التنمية المستدامة إلا إذا عالجت الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار وآثاره، ولاسيما أثره الذي يصعب محوه أحيانا على التراث الثقافي والنظم الإيكولوجية، أو نتائج النزوح الطويل الأجل. وتوفر خطة التنمية المستدامة للعام 2030 فرصة للنظر في مستقبل للوطن العربي يخلو من الفقر ويقوم على إرساء مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، في خطوة أولى على طريق تحقيق التنمية المستدامة والسلام والكرامة والرفاه للجميع.

مؤسسة الفكر العربي : تحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 في الوطن العربي، ضمن: التقرير العربي للتنمية المستدامة، العدد الأول 2015.



4 إعادة ضبط بوصلة الاقتصاد العربي

(الأهداف : 1، 2، 3، 8، 9، 10)

تظل حالات

معدودة لبلدان نفطية استطاعت إحداث نقلة نوعية في طبيعة اقتصاداتها تمثل الأمل بالنسبة إلى نظيراتها، فقد أدركت أن الاقتصاد الريعي القائم على عوائد النفط الخام بمثابة إشعال النيران في جدران المنزل للحصول على الدفاء!! ووعت دروس الطفرات والكبوات المتعاقبة عبر العقود الماضية بفعل تذبذب أسعاره، فاتجهت نحو الاقتصاد الصناعي بما في ذلك صناعة السياحة، وانتهجت سياسات حثيثة لترشيد أنماط المعيشة الاستهلاكية لدى مواطنيها.

وفي المقابل لم تستطع اقتصادات نظيرة أخرى تعديل طبيعة أنشطتها بشكل دراماتيكي، وظلت تعتمد على العوائد النفطية في تمويل مشروعاتها التنموية إلى آخر قطرة، مستجيبة لعوامل التأثير الخارجية والداخلية التي ما انفكت تنقلها من دائرة إلى أخرى عبر سلسلة لا تنتهي من المواقف والأزمات.

الاقتصادي من النمط الشمولي الموجه إلى اقتصاد السوق الحر، وعلى مستوى طبيعة ذلك الاقتصاد من الصناعة الثقيلة والتصنيع الزراعي إلى الصناعات الاستهلاكية والخدمات، تسببت تلك التحولات في تقويض أغلب قواعدها الصناعية والزراعية على مدى العقود الأربعة الأخيرة، وانتهى الحال بها إلى نمط خليط من اقتصاد الجباية من محدودي الدخل وإطلاق الحوافز للمستثمرين. الأمر الذي أوجد شرائح اجتماعية جديدة تحظى بميزات وإمكانات اقتصادية فائقة، وساهم في تآكل ما كان يسمى بالطبقة الوسطى، وتردي شرائح واسعة من مواطنيها في مستويات متعددة من الفقر.

ولم تستطع موجات متتالية من الهبات الشعبية في بلدان ما سمي بالربيع العربي أن تحدث تغييرات حقيقية في اقتصاداتها، سواء على مستوى التوجه الاقتصادي، أو على مستوى البنى والهياكل الاقتصادية، أو حتى على مستوى أنماط الإنتاج والاستهلاك، وارتبكت سياساتها الاقتصادية تحت وطأة الاحتجاجات وتغير الأنظمة، وتراجعت معدلات نموها، ما أعادها مرة أخرى إلى طلب الاقتراض من المؤسسات الدولية وما يفرضه ذلك من صفات وإجراءات قاسية للتقشف وترشيد الدعم الحكومي للفئات الضعيفة، لتتحمل النتائج وحدها من جديد.

إطار 4 - 1

الخروج من داء النفط : آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

.. بعد هذه الفترة الزمنية الطويلة التي مضت على اكتشاف النفط حتى الوقت الراهن ، هل استطعنا في الكويت ومنطقة الخليج إعادة صياغة علاقتنا الاقتصادية مع النفط والإيرادات الناتجة منه، كي تكون لدينا تعددية في مصادر الدخل بدلا من الركون إلى هذه السلعة القابلة للنضوب في باطن الأرض ، أو الانخفاض الكبير في قيمتها السعيرية ، أو حتى ظهور طاقات بديلة أقل كلفة وأفضل جودة وأيسر استخداما ؟

المصدر : مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت : الخروج من داء النفط: آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حلقة نقاشية ، مايو 2016 ، مقتطف من مقدمة الحلقة النقاشية.

أما البلدان غير النفطية، فقد تعرّضت أغلب تجاربها الاقتصادية الناهضة في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين إلى انتكاسات حادة، وتسببت التحولات السياسية والأيدولوجية بها على مدى السبعينيات والثمانينيات، على مستوى التوجه



وإذا كانت الأدبيات التنموية قد أقرت بالعلاقة الجدلية بين التوجه الاقتصادي وبين نوعية التعليم، فإن واقع سياسات التعليم والتشغيل في بعض البلدان العربية، يشي بكونها علاقة حَظِيَّة في اتجاه واحد، قاصرة على استجابة التعليم بنوعياته ومضامينه لمتطلبات سوق العمل، الأمر الذي جعل نوعيات وتخصصات متعددة في التعليم رهينة: (وجوداً وعدمًا، توسعًا وانكماشًا) بآليات العرض والطلب في سوق غير مستقرة، بمعزل عن متطلبات التخطيط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة وطويلة الأجل. ما ألحق أعدادًا هائلة من الخريجين في حالات كثيرة بجيوش المتعطلين عن العمل بسبب تقلبات السوق.



إطار 4 - 2

صندوق النقد الدولي والدروس المستفادة من التحولات العربية

بينما كانت مشورة صندوق النقد الدولي قبل بدء التحولات في العام 2011 تركز على السياسات الاقتصادية الكلية السليمة المحققة للاستقرار والنمو، لم تكن الاختلالات الاجتماعية-الاقتصادية المتنامية تحظى بقدر كافٍ من الاهتمام ..

وقام صندوق النقد الدولي بتطويع المشورة التي يقدمها منذ عام 2011 لمواجهة تحديات مراحل التحول.. وازداد تركيز الصندوق على النمو الاحتوائي وعلى جوانب الاقتصاد السياسي ..

وإذ أدرك الصندوق أن انطلاق الانتفاضات الشعبية في بلدان التحول العربي جاء في جانب منه بدافع الرغبة في توزيع الفرص الاقتصادية على نطاق أوسع وعلى أساس أكثر عدالة، فقد ازداد تركيزه على قضايا تتعلق بالنمو الاحتوائي. وبصفة خاصة، أوصى الصندوق بإجراء إصلاحات اقتصادية مهمة للحد من ارتفاع البطالة الهيكلية وزيادة العدالة في توزيع الدخل، بما في ذلك تحسين أوضاع الأعمال والاستثمار، وزيادة الانفتاح التجاري، وتحسين مستوى الاستقرار في النظام المالي والاستفادة من الخدمات المالية، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي .. وإذ أدرك الصندوق أن هذه البلدان تعمل في ظل ظروف اجتماعية سياسية عصيبة، فقد ازداد تركيزه على جوانب الاقتصاد السياسي في الإصلاح، وشدد على أهمية الحوار الوطني والشعور بملكية البرامج الاقتصادية وتحسين التواصل للتعريف بنوايا السياسات.

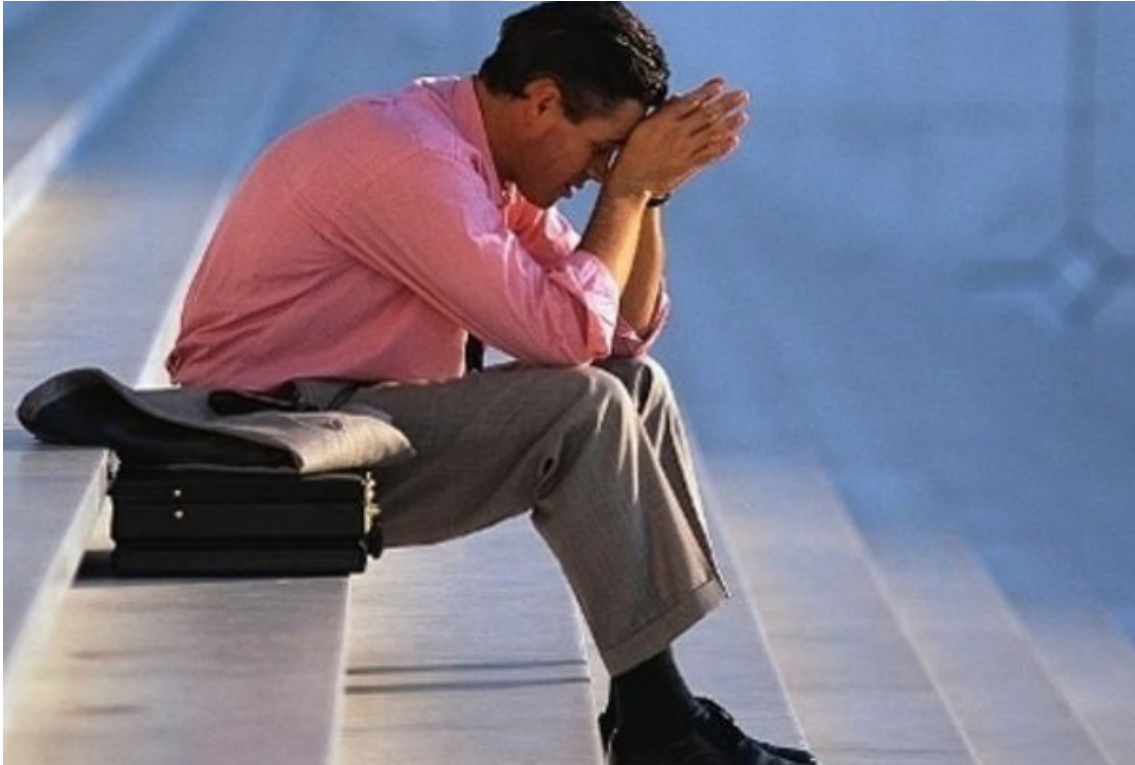
صندوق النقد الدولي : إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، نحو آفاق جديدة التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي ، 2014 ، ص 94

لذلك ، وفي ضوء مفهوم "الاستدامة" لم يعد ممكنًا ترك الاقتصادات العربية بوضعها الذي آلت إليه رهينة باتجاهات متقلبة للبورصات والاحتكارات العالمية بشكل مطلق، ولم يعد ممكنا اعتماد أنماط اقتصادية قائمة على الجباية، أو عوائد بيع المواد الخام، أو حتى تحصيل مقابل الخدمات .. وغيرها من الأنماط غير الإنتاجية، كما لم يعد ممكنا تجاهل طبيعة البنى الاجتماعية والثقافية القائمة في المجتمعات العربية في تأثيرها سلبيًا أو إيجابيًا على خطط التنمية الاقتصادية، وأصبح واجبًا أن تغير كثير من الاقتصادات العربية بوصلتها نحو ما يحقق الشروط الموضوعية لتلك الاستدامة.

إطار 4 - 3

البطالة .. العقوبة الاجتماعية للمتعلمين

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2015) الصادر عن صندوق النقد العربي إلى أن واحد من كل أربعة متعطلين عن العمل في الوطن العربي يحمل شهادة جامعية، ويعزي ذلك إلى اختلال العلاقة بين منظومتي التعليم والتشغيل في الوطن العربي نتيجة لعوامل خاصة بالتعليم منها: تدني النوعية رغم تزايد الالتحاق، وتركيز الامتحانات على قياس التذكر، وقصور نظم توزيع الطلبة على التخصصات، وتدني النظرة المجتمعية إلى التعليم الفني، وضعف الدور المتوقع للجامعات في القابلية للتوظيف، وغياب مهارات اكتساب وإنتاج المعرفة، وضعف الحوكمة في المنظومة التعليمية العربية. كما يشير إلى عوامل أخرى تخص أسواق العمل العربية منها: تجزئة الأسواق مع غياب التصنيف وتوصيف الوظائف والإحصاءات، وتركز القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية الأولية.



والمتكاملة والمستدامة ومقتضيات التحولات العالمية

- ربط التخطيط لقطاع التعليم بالتخطيط الاجتماعي وبرامج الحد من الفقر والتخطيط الإقليمي لتحقيق التنمية المتوازنة.

- تحقيق الترابط بين التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي لإزالة الخلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين ناتج التعليم من ناحية أخرى.

- أن تزيد نظم التعليم العربية من قدرتها على التغيير والتغيير لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية وتعزز من مبدأ الإنصاف.

- تحسين جودة التعليم الأساسي بما يسمح بتفادي الهدر المادي والارتداد للأمية.

- ربط التعليم الأساسي بحاجات التنمية وتضمينه بذور التعليم الفني والمهني، وتوسيع قاعدة للتعليم الفني والمهني والارتقاء به.

- تطوير المناهج التعليمية وتحويل مهام بعض الجامعات والمعاهد التقنية من تخريج طالبي فرص عمل إلى تخريج مولدي فرص عمل، وذلك بتأهيلهم بمهارات البحث والتطوير والابتكار وريادة الأعمال.

- تبني استراتيجية عربية لتشغيل الشباب ودعم الأعمال الحرة، وإرساء نظم عمل آمنة.

- الربط بين مراكز البحوث ومؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الصناعية في إطار نظم وطنية عربية للابتكار.

ويبقى مفهوم التكامل الإقتصادي العربي ملاذًا أخيرًا للاقتصادات العربية القطرية سواء المتميزة أو المتشابهة، أو لها جميعها بوصفها كيانًا جغرافيًا وثقافيا متكاملًا يمثل التنوع أهم خصائصه وميزاته النسبية.

- ويبرز التعليم الجيد القادر على إكساب المتعلمين للقدرات اللازمة للتنمية وتحرير أنفسهم ومجتمعاتهم من الفقر هو المخرج الوحيد وفقًا للمفكر الاقتصادي (أمارتيا سن)، إذ يتمثل المفهوم الحقيقي للفقر في فقر القدرات، ويتمثل المفهوم الحقيقي للحرية في التنمية.

وتتلخص رؤية المنظمة في تحقيق الأولويات العاجلة التالية :

- تبني سياسات وطنية مستقلة للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي غير معتمدة على الاقتراض. مقرونة بسياسات للحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة.

- تبني سياسات وطنية لتنويع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية وفقا للميزات النسبية المميزة لكل قطر، وفي إطار من التكامل الاقتصادي العربي

- تبني سياسات تشغيل وتدريب وطنية قائمة على وصف دقيق للوظائف والمهن، وتتسم بالمرونة والقابلية لتغيير التخصصات.

- تبني استراتيجيات إعلامية وطنية لتعديل السلوكات وأمط الاستهلاك، والتوعية بأهمية صون الموارد.

الأولويات الاستراتيجية :

- ربط تطوير التعليم باحتياجات التنمية الشاملة

* بالاستناد إلى :

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، 2008
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة العربية لتعليم الكبار 2001
- جامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، 2014.

5 العدل والمؤسسات.. ومن ثمّ السلام

(الأهداف: 10 ، 11 ، 16)

يمثل الظرف العربي الراهن ذروة التصاعد الدراماتيكي لأحداث وتحولات العقود الأربعة الأخيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويمثل غياب الأمن والسلم في كثير من أرجائه بفعل النزاعات المسلحة أو الأعمال الإرهابية محصلة لاختلالات وتفاوتات تراكمت في مجالات العدالة الاجتماعية والحريات وسيادة القانون، دون أن تبذل المقاربات المؤسسية والمنهجية السليمة لمعالجتها من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعات.

وتشير بعض التحليلات إلى إخفاق نموذج الدولة الحديثة في عدد من التجارب العربية عقب استقلالها وتحررها منتصف القرن العشرين في إحداث تغييرات حقيقية في البنى الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها*، بحيث استجابت تلك البنى بسهولة مثيرة للانتباه إلى عوامل التفكك والاستقطاب، إلى حد الصراع المسلح على أسس أبعد ما تكون عن معاني الحداثة.



*بالاستناد إلى الدراسات التالية :

- محمد إبراهيم منصور، «العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي» قضايا مستقبلية، السنة 2، العدد 6، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، ص 15 .
- سامح راشد، «الداخل يتقدم: تراجع نسبي في تأثير العامل الخارجي» السياسة الدولية، السنة 46، العدد 190، تشرين الأول/أكتوبر 2012، ص 108
- أحمد عبد ربه، «الاستثناء الديمقراطي: مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع، «السياسة الدولية، السنة 50، العدد 195، كانون الثاني/ يناير 2014، ص 31 .
- علاء عبد الحفيظ، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، المستقبل العربي، العدد 429، ص 7

إطار 5 - 1

أوصت "خطة العمل من أجل منع التطرف العنيف"، التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر 2015، بدعم وتحسين مشاركة الشباب، إناثا وذكورا، في الأنشطة التي تهدف إلى منع التطرف العنيف من خلال إعطاء الأولوية لآليات الإشراف الفعلي للشباب وطنيا وإقليميا وعامليا، على النحو المنصوص عليه في إعلان عمان، الأردن، للعام 2015 بشأن الشباب والسلام والأمن؛ وتهيئة بيئة آمنة وداعمة تتيح مشاركة الشباب، إناثا وذكورا، في منع التطرف العنيف؛

وأكدت الخطة أن الاستثمار في منع العنف أكثر فعالية من حيث التكلفة من تخصيص الموارد للتخفيف من حدة آثاره. ولذلك أوصت بالنظر في تعديل تركيز الأموال المكرسة حاليا لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بحيث تخصص أيضا للتصدي لدوافع التطرف العنيف.

ويمثل تنامي العنف على أسس دينية أو عرقية أو طائفية الجانب الأكثر قتامة من الصورة النمطية للذات العربية في الإدراك الجمعي لدى الآخر الغربي الآن، بحيث أصبحت مرادفا للتطرف والإرهاب.

وأوضحت الانتقادات موجهة باستمرار نحو كل من: نظم التعليم، والخطاب الديني، ومنظومة القوانين الحاكمة للحقوق والحريات، بوصفها المسؤولة عن صناعتها وتشكيلها، ومبرراً لدعاوي التدخل الخارجي لإصلاح تلك المنظومات وفقا لمعايير مزدوجة في أغلب الحالات.

وفي إطار مفهوم «الاستدامة» بوصفه مفهوما حاكما لكافة الرؤى التنموية، تمثل معاني «السلام» و«العدل»، و«مؤسسية» شروطا موضوعية لقيام تلك الرؤى وتحقيقها، بل وتمثل مستويات منطقية مترابطة لتحقيق مفهوم الاستدامة على المستوى الأنطولوجي: إذ يؤدي إرساء المؤسسة على المستوى الاجتماعي إلى ضمان الموضوعية في التعاطي مع القضايا المجتمعية، وإلى احترام القانون، ومن ثم إقامة العدل، وانتفاء أسباب الصراع وإحلال السلام الاجتماعي.



ولذلك فإن الدعوة إلى حشد الجهود الدولية من

أجل تحقيق السلام العادل ذي الطابع المؤسسي في سبيل استدامة التنمية، لا يجب أن تتجاهل

ما يعتدل في أهم منطقة من العالم على المستوى الجيو/ستراتيجي من صراعات وانهيارات لا يمكن التنبؤ بتطوراتها، ولابد أن تكون قضية إحلال ذلك السلام في الوطن العربي وتخومها الإقليمية هي الأولوية الأولى على جدول أعمال تلك التنمية، لكونها بمثابة نزع فتيل القنبلة قبل انفجارها.

وإذا كانت الشواهد تشير إلى عوامل داخلية ترتبط بخصائص ثقافية واجتماعية ساعدت على جعل بعض المجتمعات العربية تنجرف إلى صراعات داخلية، وإلى نهج يفتقر إلى العقلانية والرشد في التدمير الذاتي، فلا أقل من أن تطرح الطبعة العربية من جدول أعمال التنمية المستدامة إدراكاً وفهماً خاصاً لإحلال السلام وبناء مجتمعات العدل والمؤسسات من خلال التربية، وأن تستهدف تلك التربية العربية المنشودة بالأساس قيم الإنصاف والمحبة والعيش المشترك، وأن تواجه بهذه التربية التنويرية عوامل التدمير الذاتي القائمة،

وتطرح صورة مغايرة للذات العربية في مواجهة الآخر.

أولويات عاجلة*:

- تأمين الحق بالتعليم للجميع دون أي تمييز أو تفرقة أو تهميش على أساس مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق والمعاملة والمتابعة والنجاح، وعدم السماح للفجوة المعرفية أن تنشئ واقعا اجتماعيا واقتصاديا جديدا.

- تعزيز دور المنظومات التربوية في تعميق الثقافة الوطنية والعربية وتعميق الوعي بالقضايا القومية الكبرى.

- بناء القدرات لتعزيز التربية على المواطنة، وترسيخ معاني العدل والسلم والقيم الإنسانية والدينية واحترام الحق في الاختلاف، وتقويم حسّ الانتماء والشعور بالقومي العربي وصولاً إلى ضمان الأمن الإنساني.

- ضرورة وضع خطة عربية تعتمد أساساً على إستتباب الأمن ومكافحة الإرهاب وانتشال الشباب من براثن التطرف بجميع أشكاله.

* بالاستناد إلى :

_ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، قمة دمشق 2008



6 تعايش إنساني = بيئة مصونة

(الأهداف: 7، 9، 12، 13، 14، 15)

تنطلق الرؤية العربية لعلاقة النوع الإنساني بالبيئة الطبيعية من معتقدات روحية راسخة بكون الإنسان مؤتمن عليها، وأنها مسخرة له شريطة ألا يفسد فيها وأن يسعى إلى إعمار الكون بوصفه «مستخلفا» فيه، وتمثل روحانية تلك الرؤية وارتباطها بجوانب عقديّة فرصة لم يحسن استثمارها بالدرجة اللازمة بعد، كي يسهم العرب بإيجابية مع شركائهم من بني البشر في صون بيئتهم، شريطة أن تنقل تلك المعاني إلى حيز الوعي اليومي المباشر والسلوك.

فالبيئة والأخلاق موضوعان متداخلان بطبيعتهما، فلا مستقبل لأمة تفرط في أي من هذين العنصرين، فالبيئة هي البعد المكاني والمحيط الحيوي الذي يحتضننا جميعا، بما حبانا الله به من تنوع بيولوجي، وموارد طبيعية متنوعة. والأخلاق هي الضامن الأساسي للتوازن الطبيعي بين الإنسان ومحيطه، الأمر الذي لا مجال للعبث بكيانه.

وإن الرقيب الذاتي والمجتمعي هو الأخلاق، فالأخلاق أيا كان مصدرها، وأيا كانت مقاييسها وتطبيقاتها، تشمل كل وسائل الدفاع والحث على عمل ما هو نافع ومفيد، والابتعاد عما هو ضار ومدمر، إنها تحت عنوان الحق قبالة الباطل.

وإذا ما أسقطنا هذا المفهوم على البيئة، نجد أن كل فعل من أجل إصحاح وسلامة البيئة أخلاقي، وكل ما هو ضار بالبيئة عمل لا أخلاقي. ومن هنا كانت أخلاقيات البيئة.

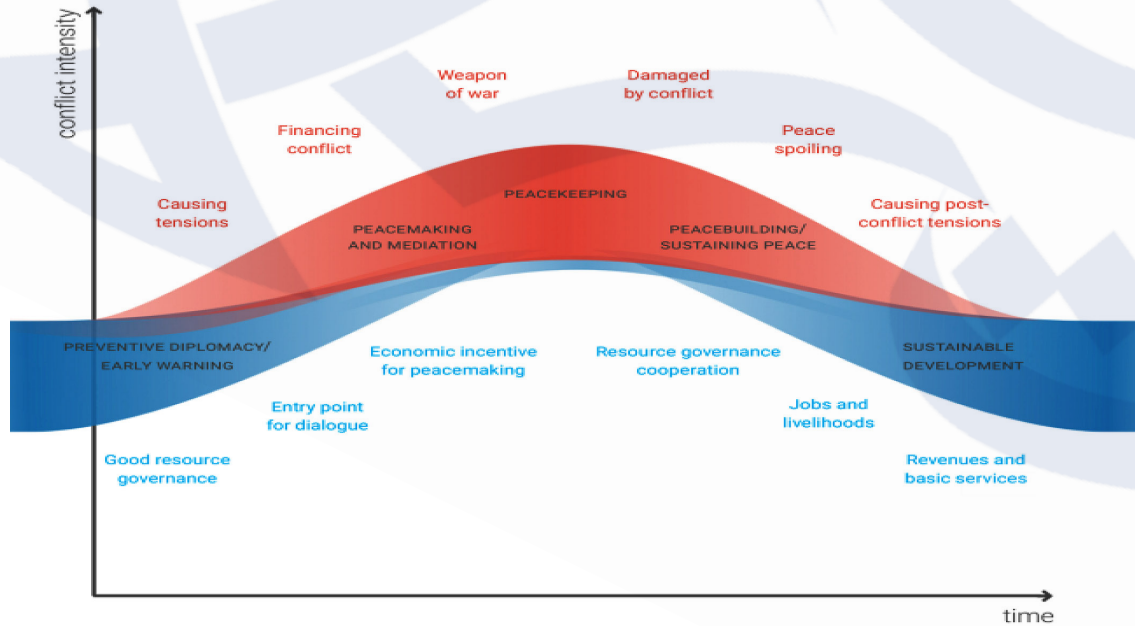
ويشير أحد التقارير إلى ارتفاع معدلات التلوث في البلدان العربية عامة، وأن أربعة منها تقع ضمن الدول العشر الأكثر تلوثا في العالم بنوعيات ومسببات متنوعة. (منظمة الصحة العالمية : 2015).

رغم إمكانية تطبيق البدائل الأخرى، وفي تفضيلها لوسائل الزراعة التقليدية غزيرة الاستخدام للمياه، بما يمثله ذلك من إهدار لثرواتها الطبيعية، وتجريد من أهم ميزاتها الاقتصادية النسبية، ما يشير إلى وجود خلل في إدراك علاقة الحاضر بالمستقبل، والإحساس بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة. وهو يتصل أيضا بمدى تطابق السلوك مع المعتقدات، والتقارب بين ما هو اقتصادي نفعي وبين ما هو عقدي وروحي، ويطرح سؤالاً بشأن فكرة التصالح مع الذات ومن ثم التصالح مع الكون والطبيعة.

ولعل في انتشار الصراعات المسلحة في أرجاء متعددة من البلدان العربية، وما يرافقها من تبيد لثرواتها الطبيعية ومكتسباتها، ما يؤكد وجود ذلك الخلل ويمثل ذروة المأساة، إذ تعتمد بعض الفصائل المتصارعة إلى نهب تلك الثروات وتبيدها لتغطية نفقات الصراع، وتلجأ أحيانا إلى تبيدها فقط لتحرم الخصوم منها وفقا لسياسة الأرض المحروقة.

ويثير ذلك التقرير الشك حول إمكانية استنتاج علاقة ثابتة بين متغيرات: الكثافة السكانية، والمستوى الاقتصادي والتعليمي وبين الظاهرة. إذ تضم القائمة ثلاث دول نفطية قليلة السكان عالية الدخل، وذات إنجازات تعليمية معتبرة، وتضم أيضا دولة كثيفة السكان منخفضة الدخل، كما يثير الشك في إمكانية إرجاع ظاهرة التلوث البيئي إلى عامل التمدن والتصنيع، وما يتطلبه من إنتاج لكميات هائلة من الطاقة بحرق المشتقات البترولية، إذ تشير التقارير في إحدى الدول إلى تقارب مستوى التلوث في الريف مع نظيره في المدن بفعل التخلص غير الآمن من المخلفات الزراعية على نطاق واسع. ما يجعل الأمر مرتبطا بعوامل أخرى تتعلق بعادات الناس وسلوكهم اليومي، ومدى مطابقتها مع المعتقدات التي يرددونها.

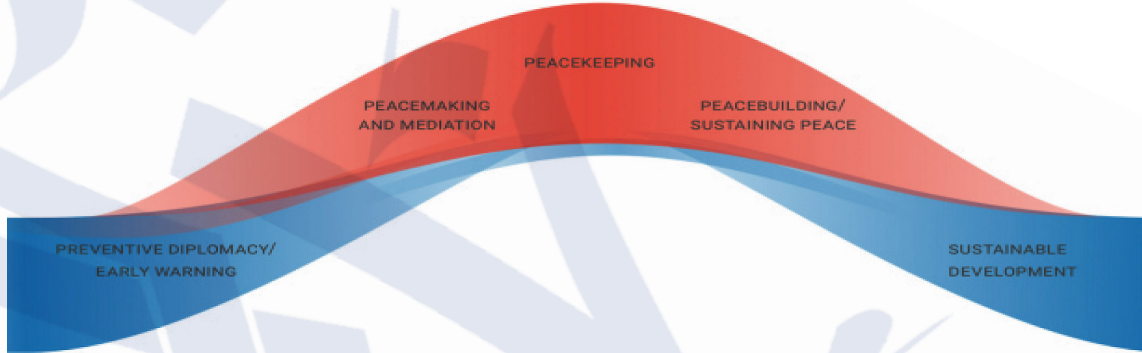
ولعل في تفضيل البلدان العربية لوسائل الإنتاج التقليدية للطاقة، واعتمادها عليها بشكل أساسي



شكل رقم (1)

Source: ENVIRONMENTAL COOPERATION FOR PEACEBUILDING (UNEP), Addressing the Role of Natural Resources in Conflict and Peacebuilding, A Summary of Progress from UNEP's Environmental Cooperation for Peacebuilding Program 2008-2015, P.9

ويشير التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتعاون البيئي لبناء السلام حول إدارة الموارد الطبيعية أثناء النزاعات والحروب، إلى ترافق إهدار الموارد الطبيعية، التي غالبا ما تكون سببا للصراع ، مع تصاعد التوتر إلى ذروته ثم انتهائه بفقدانها تماما، الأمر الذي يتضرر معه كافة الأطراف كما يوضح الشكل رقم 1، بما يمكن وصفه بـ «لعنة الموارد» ، وكيف أن الرشادة في إدارة الصراعات يمكن أن تجنب مناطق التوتر مزيداً من الخسائر الممتدة إلى أجيال عديدة قادمة كما يتضح من الشكل رقم 2 .



شكل رقم (2)

Source: ENVIRONMENTAL COOPERATION FOR PEACEBUILDING (UNEP), Addressing the Role of Natural Resources in Conflict and Peacebuilding, A Summary of Progress from UNEP's Environmental Cooperation for Peacebuilding Program 2008-2015, P.40

وإذا كانت أدبيات التنمية المستدامة قد أكدت على ارتباط التنمية بالسلام والعدل، فإن واقع الظرف العربي الراهن يشير إلى غياب هذين الشرطين من الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية المستدامة في نحو ربع البلدان العربية الآن ولسنوات قادمة، بل وإلى احتمال انضمام بلدان أخرى مرشحة لتفجر الأوضاع أو ترديها على أفضل تقدير، إما لاتصالها بعوامل الصراع ومسبباته، أو بسبب انتقال الاضطرابات والقلق إليها عبر نزوح الملايين من اللاجئين إليها بسبب الصراعات. ما ينعكس بالضرورة على أممات استغلال الموارد الطبيعية الشحيحة فيها، ويحدث اختلالات ديموجرافية وبيئية جديدة تضاف إلى ما هو قائم بها أصلا.

فقد أثرت العوامل الجغرافية والبيئية والسياسية والاجتماعية على الوطن العربي وأدت إلى تحولات خطيرة في مساراته التنموية، حتى أصبحنا أمام تحديات جمّة، فمعظم الدول العربية تعاني الفقر والأمية والبطالة ، مع وجود فوارق وتفاوتات اقتصادية وسياسية فيما بينها، وتشكل الأخطار الصحية التي تهدد الوطن العربي، وازدياد تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، وتصاعد النزاعات، والتطرف العنيف، والإرهاب، وما يتصل بذلك من أزمات إنسانية وتشريد وهجرة (خصوصا هجرة الكفاءات واستنزاف العقول العربية)، أمورا تنذر بتحطيم المجهودات والإصلاحات التي أنجزت على صعيد التنمية خلال العقود الأخيرة، ويضاف إلى قائمة التحديات التي تواجهها معظم الدول العربية استنفاد الموارد الطبيعية والاستخدام غير الكفء لها والآثار الضارة للتدهور البيئي، بما في ذلك التصحر والجفاف وتدهور الأراضي وندرة المياه العذبة وفقدان التنوع البيولوجي ، ويشكل تغير المناخ المتمثل في ازدياد درجة الحرارة العالمية وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات.. واحدا من أكبر التحديات في عصرنا ، وتحول آثاره الضارة دون قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. وعلى ذلك ؛ فإن التنمية

العربية المستدامة تواجه جملةً من التحديات لعل من أبرزها:

- هجرة العقول العربية واستنزافها،
- ضعف معدلات النمو وارتفاع نسب الفقر،
- تدي الأوضاع الاقتصادية ، وانتشار البطالة ،
- وضعف برامج التنمية الاقتصادية،
- ارتفاع نسب النمو السكاني بأكثر من 3 % سنويا،
- محدودية الموارد ، فضلا عن الهدر والاستخدام الجائر للموارد البيئية والطبيعية مما أدى إلى استنزافها،
- الحروب وانعدام الاستقرار.

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية تقدما متزامنا في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، حيث أنها تعتبر أبعادا متكاملة وغير قابلة للتجزئة للنهوض بمجتمعنا ؛ فالإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز وتهيئة مناخ مناسب لتحقيق الأهداف في بقية الأبعاد، كما يتطلب الوضع الحالي في الوطن العربي صياغة أولويات العمل العربي المشترك ، ووضع استراتيجية عربية متكاملة تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن العربي ، وتحقيق الأمن والسلام على أسس عادلة ، وتأمين احترام حقوق الإنسان ، وإزالة التوتر ، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة فعالة ، بما في ذلك المياه والغابات ومصادر الطاقة ، وحماية التنوع البيولوجي، وإنشاء المحميات الطبيعية ، والحماية من التلوث، ومكافحة التصحر ، والإدارة الصحية للنفايات ، وتنمية الزراعة المستدامة ، والمحافظة على مصادر الطاقة المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها، والحد من آثارها السلبية ، والقضاء على الأمية ، وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة .

كما تجدر الإشارة إلى أن للتعليم العالي والبحث العلمي أهميةً قصوى في مساعدة الدول الساعية إلى التطور والتنمية ، حيث أنه يشكل القاعدة الأساسية لبنية الاقتصادات القائمة على المعرفة ، وتحقيق التنمية المستدامة وصولاً إلى مجتمع المعرفة القادر على مجابهة جميع التحديات التي يمكن أن تجابهها في المستقبل ، ولذلك ترفع الدول المتقدمة منذ عدة عقود معدلات ما تنفقه على البحث والتطوير من القطاعين العام والخاص من ناتجها المحلي الإجمالي (تنفق الصين حاليا 300 مليار دولار سنويا على الأبحاث والتطوير مقارنة 450 مليار دولار لأمريكا ، ومن المتوقع أن يتجاوز إنفاق الصين في هذا المجال ما تنفقه أوروبا بحلول العام 2018، وما تنفقه أمريكا بحلول العام 2022). إلا أن واقع الإنفاق على البحث العلمي والاستفادة منه في دعم وتنمية الاقتصاد في وطننا العربي لا يزال بعيدا عن المتوسط العالمي ، حيث يبلغ نصيب الفرد العربي السنوي من الإنفاق في مجال البحث العلمي سنويا لا تزيد عن 14 دولار، بينما يبلغ نصيب الفرد الأوروبي أكثر من 1200 دولارا سنويا ، وانعكس ذلك على حجم الإنتاجية العلمية للمجتمعات، حيث بلغ عدد الأبحاث العلمية المنشورة على مستوى العالم في 2012 نحو مليونين و 945 ألف بحث ، كان نصيب العالم العربي منها 38.5 ألف بحث فقط. ويعزى هذا الضعف إلى عدم ربط المؤسسات والمراكز البحثية ومخرجات البحوث العلمية بمؤسسات التمويل والقطاع الصناعي والإنتاجي والخدمي، حيث تحتل البحوث التطبيقية كغيرها من الأبحاث النظرية أدراج الكليات والمراكز البحثية، وتشكو غياب الاهتمام الحقيقي بها، فالمشكلة إذا ليست في غياب البحث العلمي، أو النقص في عدد الجامعات والمراكز البحثية في الوطن العربي، وإنما في قلة الاستفادة منها، وهو الأمر الذي يدفع بعض العلماء العرب إلى الهجرة والاستقرار في

- الخارج حيث يتم الاستفادة من جهودهم العلمية وتقديرها، وحيث تتوفر لهم الوسائل لتعميق بحوثهم والإنفاق عليها، وبذلك يسهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، حيث تبلغ نسبة الطلاب العرب الذين يدرسون بالخارج ولا يعودون إلى بلدانهم نحو 54 %.
- ومرةً أخرى يتصل الأمر بالتعليم، سواء بكونه عاملاً من عوامل الأزمة بسبب قصوره عن تعميق الوعي البيئي وترشيد أنماط الاستهلاك وترجمة القيم الروحية إلى سلوكيات، أو بكونه وسيلة من وسائل الحل، شريطة أن يكون تعليماً ملهماً، يحقق الاستنارة، والمحبة، والعيش المشترك. فيتصالح الناس مع ذواتهم قبل أن يتصالحوا مع مستقبل أبنائهم، ومع بيئاتهم.
- **أولويات عاجلة : ***
- وضع منظومة تشريعية وبحثية في مجال الطاقة الذرية والتقنيات الإشعاعية وتطبيقاتها السلمية لتحسين مستوى معيشة الشعوب العربية على مستوى الوقاية والحد من التلوث، ومستوى الإنتاج
- توجيه البحث العلمي للاستفادة من مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة (الشمسية- الرياح- الأمواج... وغيرها) وما تحققه من ميزة تنافسية وتعويض فجوة الطاقة في البلدان العربية.
- تنفيذ برامج للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها ومراقبة عمليات التصحر، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.
- تضمين البعد البيئي ضمن خطط التنمية الوطنيّة، والإدماج المفاهيمي القضيّة البيئيّة ضمن السلم التعليمي.
- تنمية وتأهيل القدرات العربية في مجالات التصدي والتعايش مع تغير المناخ.
- تنمية القدرات العربية في مجال إدارة المناطق الساحلية والبيئة البحرية. والتوسع في إقامة المحميات البحرية.
- دعم الجهود العربية في مجال التعاون والتشبيك مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية وحشد الموارد والجهود العربية والعالمية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تطوير برامج الدراسات العليا في تخصصات المياه لتخريج كوادر عربية متخصصة بهذا المجال، وإنشاء مرصد وطنية للمياه لإصدار تقارير دورية.
- تعزيز الجهود العربية في مجال التوعية من الأمراض المعدية والأوبئة، وسبل الحد منها.
- تطوير برامج الدراسات العليا والتعليم والتدريب الزراعي، ودعم أجهزة الإرشاد الزراعي بالتنسيق مع مراكز البحوث، والتوسع في إنشاء الحاضنات التقنية في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.
- تشجيع استخدام التقنيات الحديثة في رصد الجفاف والتصحر ووقف تدهور الأراضي.
- دعم الجهود العربية في مجال وقف ظاهرة الصيد الجائر و غير المشروع.
- تعزيز برامج التوعية الخاصة بالإدارة المستدامة (وقف إزالة الغابات - ترميم الغابات - إعادة الزراعة)
- وضع استراتيجية عربية لمكافحة التصحر وحماية التنوع الحيوي والأراضي الزراعية .

* بالاستناد إلى :

- جامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، 2014.
 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التربية البيئية في مرحلة التعليم الأساسي بالوطن العربي، دليل مرجعي، 2005

مصفوفة أهداف التنمية المستدامة 2030 وما يقابلها من مشروعات وأنشطة الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للأعوام (2017 - 2022)

يعرض هذا الجزء ما تضمنته الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للأعوام (2017 - 2022)، من برامج وأنشطة تتلاءم مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتوافق مع مجالات عمل المنظمة، حيث تم إدراج العديد من هذه البرامج والأنشطة ضمن موازنات إدارات المنظمة والمراكز المتخصصة التابعة لها، مساهمة من المنظمة في هذا الجهد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف أبعادها.

أنشطة البرامج	برامج الخطة الاستراتيجية 2022 - 2017	أهداف التنمية المستدامة 2030
<p>1- نموذج تطبيقي للمدرسة المنتجة: يتم بناء هذا النموذج بحيث يشمل على سبل إكساب الطلبة مهارات إنتاج الغناء وفقاً لمنتجات البيئة، وتدريب الطلبة عليها.</p> <p>2- ليل إرشادي للمعلمين حول سبل تعزيز مفاهيم ترشيد السلوك الاستهلاكي لدى الطلبة.</p> <p>3- حلقة تدريبية لمسؤولي النشاط التربوي حول تفعيل دور المدرسة في الأمن الغذائي.</p> <p>4- ندوة حول دور مؤسسات التعليم والبحث العلمي في قضايا الأمن الغذائي العربي.</p> <p>5- رسالة البيئة: إنتاج رسائل توعية إعلامية ترويجية؛ لمعالجة تعامل الطلاب مع عناصر البيئة المختلفة المحافظة عليها وترشيد استخداماتها لئلا يعبّر وسائل الإعلام.</p> <p>6- ترجمة وتدريب تجارب دولية عن دور المدرسة ومؤسسات البحث العلمي في ترشيد السلوك الاقتصادي لدى الطلبة.</p> <p>1- دراسة تفويجية لواقع استراتيجيات الدول العربية في مكافحة الأمية، وسياساتها مقارنة بمناخ من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.</p> <p>2- ورشة عمل خبراء لمناقشة نتائج الدراسة التكوينية المقارنة وصياغة معايير وأسس بناء سياسات واستراتيجيات متطورة؛ للتخلص من الأمية بأنواعها المختلفة.</p> <p>3- بناء نموذج لاستراتيجية متطورة للتخلص من الأمية في الوطن العربي.</p> <p>4- دورة تدريبية حول صياغة سياسات وبرامج تنفيذ الاستراتيجية المتطورة للتخلص من الأمية في الوطن العربي وفقاً لظروف الدول الأعضاء.</p>	<p>32 تفعيل دور مؤسسات التعليم والبحث العلمي في الدول العربية لمعالجة قضايا الأمن الغذائي.</p> <p>1:4 تطوير سياسات محور الأمية وبرامجها</p>	<p>(1) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان</p> <p>(2) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة</p> <p>(3) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار</p>

<p>5- ورشة عمل لصياغة آلية متابعة وطنية للوقوف على مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية مساهمة النكر بسياساتها ودرامجها.</p> <p>6- اجتماع خبراء لوضع سياسات فاعلة لمحو أمية المرأة في الوطن العربي، وصياغة نماذج تطبيقية مناسبة.</p>		
<p>1-دراسة حول أفضل السبل لتضمين مفاهيم المواطنة والهوية العربية في المناهج الدراسية، وفي تعزيزها وتنميتها في نفوس الطلبة مع اقتراح نموذج مُعزز لدور المدرسة فيها.</p> <p>2-ورشة عمل لمناقشة الأخطار المحدقة بالهوية العربية في عالمنا المعاصر، وكيفية مواجهتها.</p> <p>3-اجتماع خبراء يضم ترميزيين وإعلاميين لدراسة تفعيل التعاون بين وسائل الثقافة والإعلام ومؤسسات التربية في تعزيز المواطنة و صون الهوية العربية وغرس مفاهيمها وسلوكها لدى الشباب، واقتراح نموذج صلي لتحقيق ذلك.</p> <p>4-رسالة المنظمة العربية: برنامج إعلامي (يمكن أن يتم إعداد مادته بالتعاون مع بيت خبرة متخصص)، ويتم التنسيق مع الوزارات المختصة لبنه عبر وسائلها. (وتتضمن هذه الرسالة عشر رسائل توعوية بمفاهيم الهوية العربية ومفرداتها، والأخطار التي تواجهها وسبل صون الهوية والدفاع عنها).</p> <p>5-نافذة الثقافة العربية: إنشاء رابط إلكتروني، على موقع المنظمة يُعنى بنشر منتجات برامجها وإصداراتها في المجالات الثقافية المختلفة، ويتم تطويره ليكون موقعاً تفاعلياً.</p> <p>6-نقوة عن صون الهوية العربية لفلسطين وحماية المسجد الأقصى.</p>	<p>1:1 للمؤسسات التربوية والثقافية ودورها في صون الهوية العربية</p>	<p>(4) : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>
<p>1- رصد تحليلي لواقع الثقافة العلمية لدى الأطفال العرب بمفاهيمها ومضامينها وقيمتها والسلوكيات الناتجة عنها.</p> <p>2- نماذج تطبيقية لسبل تضمين الثقافة العلمية في نشاطات المؤسسات التربوية والثقافية يتم ترويجها بحيث تناسب</p>		

<p>مع ظروف الدول، وإمكاناتها وتكون قابلة للتطبيق.</p> <p>3- ندوة خبراء لمناقشة المناهج التطبيقية وتوحيدها وسبل تطويرها.</p> <p>4- إطار مرجعي شامل نشر الثقافة العلمية بين الأطفال وتكوين أجيال من المخترعين العرب في ظل عالم متطور.</p> <p>5- الراحة الثقافية العلمية للطفل العربي: موقع إلكتروني يبنى بناء نماذج تطبيقية مطورة، وتجارب متميزة لنشر الثقافة العلمية بين الأطفال بصورة تُلبّي أهداف المنظمة في تكوين أجيال واعية بالمتغيرات العلمية المعاصرة وسبل توظيفها والاستفادة منها.</p> <p>6- أنشطة للتنمية الثقافية للطفل العربي ويشتمل على: وسائل ثقافية، مهرجانات، ألعاب.</p>	<p>3:1 تنمية الثقافة العلمية للطفل العربي في عالم متطور.</p>	<p>تابع (4) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>
<p>1- دراسة تحليلية تفويجية لواقع مناهج اللغة العربية واستراتيجيات تدريسها وطرائق تعليمها في الصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية.</p> <p>2- ورشة عمل لمناقشة نتائج الدراسة واستعراض أحدث التجارب المعاصرة في تعليم اللغة العربية وتعلمها في الصفوف الثلاثة الأولى.</p> <p>3- إنتاج نماذج تطبيقية متطورة لتعليم مهارات اللغة العربية للأطفال في سنيّ حياتهم الأولى يمكن محاكاتها والاستفادة منها مثل: (استخدام القصّة - التعلم باللعب والتزييه - التعلّم بالمشيد ... وغيرها) مستقيبين في ذلك من نتائج الدراسة وورشة العمل.</p> <p>4- إعداد برمجيات تعليمية مناسبة لتعليم المهارات اللغوية للأطفال.</p> <p>5- وضع دليل مرجعي موحد لتدريس اللغة العربية في الصفوف الأولى.</p> <p>6- ورشة عمل لتفعيل الشراكات المجتمعية في خدمة اللغة العربية.</p>	<p>2:2 تطوير مناهج اللغة العربية واستراتيجياتها وطرائق تدريسها في الصفوف الثلاثة الأولى في التعليم العام، وإدراج مناهج اللغة العربية الموحدة، وترقية المطالعة باللغة العربية</p>	

<p>7- اجتماع خبراء حول تضمين مفاهيم الثقافة والتراث العربي في مناهج اللغة العربية في الصفوف الدراسية الأولى.</p> <p>8- تطوير برمجيات المعالجة الآلية للغة العربية.</p> <p>9- تعريب تجارب دولية متميزة في تدريس اللغات ألبانها في الصفوف الأولى.</p> <p>10- اجتماع خبراء حول سبل تفعيل إدراج مناهج اللغة العربية الموحد للتدريس بالمدارس .</p> <p>11- دورة تدريبية حول منهجية تدريس اللغة العربية ، وترقية المطالعة باللغة العربية ،أخذا في الاعتبار تأثير اللغة المنطوقة على اللغة المكتوبة في بعض المناطق.</p> <p>12- اختبار تشخيصي لتحديد مستوى ضعف القراءة ، وتقديم البرامج العلاجى .</p>		<p>تابع</p> <p>(4) : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>
<p>1- دراسة حول تحديات الأمن القومي تعقبا ندوة خبراء في سبل تفعيل دور المعلم في مواجهة تلك التحديات.</p> <p>2- ليل إرشادي للمعلمين يتضمن توصيتهم بمغاهيم الأمن القومي للدرلة، وأهم مجالاتها وسبل التربية في مواجهة تحديات الأمن القومي.</p> <p>3- ليل إرشادي للمعلم لاكتشاف ومعالجة بولر السلوك غير السوي لدى الطلبة في وقت مبكر.</p> <p>4- نشرة قضايا تربوية: نشرة إلكترونية تصدرها المنظمة دورياً تتناول أبرز القضايا التربوية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ويتم نشرها بالمثل المتاحة في أوساط المعلمين العرب بصفة خاصة.</p> <p>5- موقع إلكتروني تقاطعي للمعلمين العرب لعرض تجاربهم في التعامل مع سلوكيات الطلبة ومعالجة القضايا التربوية.</p> <p>6- ندوة حول دور مؤسسات التعليم العالى في رفع كفايات المعلمين العرب في مواجهة التحديات المعاصرة.</p>	<p>1:3 المعلمون في مواجهة تحديات الأمن القومي العربي</p>	

<p>1- دراسة حول سيناريوهات الأزمات المحتملة التي يمكن أن تواجهها الدول العربية، وانعكاساتها التربوية والثقافية والعلمية تنتهي بنموذج لاقتراح سبل المواجهة.</p> <p>2- وثيقة مرجعية حول إدارة الأزمات في المؤسسات التعليمية والتربوية.</p> <p>3- تليل إرشادي حول إدارة الأزمات وما يتلوها من مراحل مع توفير نماذج تطبيقية صليبة تستفيد من التجارب المتميزة في إدارة الأزمات.</p> <p>4- أداة إرشادية لنشر ثقافة إدارة الأزمات بالمؤسسات التعليمية تتم صياغتها لتخاطب الفئات الالوية (الطالب، المعلم، المشرف التربوي، مدير المدرسة).</p> <p>5- نماذج تطبيقية لتنمية مهارة حل المشكلات أثناء الأزمات لدى الطلبة .</p> <p>6- برنامج تدريبي بعنوان "سبل تطوير أداء المؤسسة التربوية في إدارة الأزمات".</p> <p>7- ورش تدريبية وندوات لتنمية قدرات العاملين في مجال التربية والتعليم؛ بما يرفع كفاياتهم في إدارة المؤسسة التربوية.</p>	<p>3:3 إدارة الأزمات ورفع كفاية المؤسسات التعليمية والتربوية في التعامل معها.</p>	<p>تابع (4) : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>
<p>1- أنشطة لتطوير المدرسة كمؤسسة تربوية نشطة في المجتمع.</p> <p>2- دراسات ونماذج حول العناية بمراحل التعليم بدءاً من مرحلة رياض الأطفال.</p> <p>3- إطار مرجعي للعناية بمناهج العلوم والرياضيات.</p> <p>4- أداة إرشادية حول دعم كفايات الممارسة وزيادة الأفعال في تحسين جودة التعليم.</p> <p>5- ورش عمل حول تطوير مناهج التدريس وتوظيف ثقافة المعلومات والاتصال في التعلم.</p> <p>6- اجتماع خبراء حول إجماع مرحلة ما قبل المدرسة بالسلم التعليمي</p> <p>1- عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة.</p> <p>2- التعاون متعدد الأطراف؛ لتطوير النظم والسياسات التربوية والتعليمية.</p>	<p>3:3 تطوير النظم والسياسات وتنمية قدرات العاملين في المؤسسات التربوية والتعليمية.</p>	

<p>3- المشاركة في الأنشطة العربية والدولية خارج البرامج.</p> <p>4- برنامج تدريبي لراسمي السياسات التربوية والتعليمية.</p> <p>5- دورات تدريبية للمتخصصين في التربية والتعليم.</p> <p>6- لقاءات للخبراء في السياسات التربوية والتعليمية، والمتخصصين في التطوير المهني.</p>		
<p>1- دراسة لرصد واقع وتقييم توظيف واستخدام الفئانة في الدول الأعضاء في تعليم وتعلم الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>2- ورشة عمل تشارك فيها مؤسسات الفئانة المحلية والعالمية مع المتخصصين في وزارات التربية والتعليم؛ لعرض ودراسة تجارب ونماذج تطبيقية متميزة تقيد في تحسين تعليم وتعلم الأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>3- دليل إرشادي حول سبل إنشاء سلسلة إلكترونية للتطبيقات التعليمية للمناهج، وتطوير محتوى رقمي مفصل يها يتضمن برامج تعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة تتناسب مع فئاتهم المختلفة.</p> <p>4- دورات تدريبية يُسهّم فيها القطاع الخاص لتدريب المتخصصين في تحسين منهجية نظم تعليم وتعلم للأشخاص ذوي الإعاقة، وسبل تيسير وتشغيل الأجهزة الإلكترونية وتسهيل وصولهم إلى المواقع التعليمية واستخدامها والتعامل مع محتوياتها.</p> <p>5- دليل إرشادي لسبل إقامة شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص المتخصصة في الأجهزة التقنية وتسويقها؛ للإسهام في توفير الأجهزة والبرامج المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في إطار المسؤولية المجتمعية لتلك المؤسسات.</p> <p>6- رصد التجارب الدولية الناجحة ونشرها.</p> <p>7- اجتماع خبراء حول سبل إمداج الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية .</p>	<p>6:3 توظيف الفئانة في تحسين تعليم وتعلم الأشخاص ذوي الإعاقة ولماجهم في المدارس الحكومية.</p>	<p>تابع</p> <p>(4) : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>

<p>1. دراسة تفويجية لواقع استراتيجيات الدول العربية في مكافحة الأمية، وسياساتها مقارنة بنماذج من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.</p> <p>2. ورشة عمل جراء لمناقشة نتائج الدراسة التوجيهية المقارنة وصياغة معايير وأسس بناء سياسات واستراتيجيات متطورة؛ للتحكم من الأمية بأنواعها المختلفة.</p> <p>3. بناء نموذج لاستراتيجية متطورة للتحكم من الأمية في الوطن العربي.</p> <p>4. دورة تدريبية حول صياغة سياسات وبرامج تنفيذ الاستراتيجية المتطورة للتحكم من الأمية في الوطن العربي وفقاً لظروف الدول الأعضاء.</p> <p>5. ورشة عمل لصياغة آلية متابعة وطنية للوقوف على مدى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية سائلة الفكر بسياساتها وبرامجها.</p> <p>6. اجتماع خبراء لوضع سياسات فاعلة لمحو أمية المرأة في الوطن العربي، وصياغة نماذج تطبيقية مناسبة.</p>	<p>1:4 تطوير سياسات محو الأمية وبرامجها</p>	
<p>1- دراسة لحصر تجارب الدول العربية ونماذج من الدول الأجنبية في توظيف الرسائل التفاعلية في تعليم الكبار.</p> <p>2- لقاء خبراء للتصميم نماذج مناسبة لتوظيف الرسائل التفاعلية في تعليم الكبار في ضوء التجارب المعاصرة.</p> <p>3- تليل إرشادي حول إعداد برامج تكنولوجية لتعليم الكبار في مبادئها المتعددة.</p> <p>4- بناء إطار مرجعي للشبكة الإلكترونية لتعليم الكبار في إطار مرجعي يحدد النماذج الإلكترونية المستخدمة. يستثمر انتشار الوسائل التفاعلية وإمكانات التعلم الإلكتروني والانترنت في بث دروس مفتوحة لتعليم الكبار في مجالات (القرأة والكتابة/ الثقافة المتنوعة/ العلوم المتجددة...الخ) .</p> <p>5- ورشة عمل حول السبل الممكنة لتعليم كبار السيدات للمرأة العربية.</p> <p>6- تليل إرشادي حول سبل إتاحة شراكات مع مؤسسات المجتمع لدعم جهود الدول في مجال تعليم الكبار بالأجهزة التفاعلية المعاصرة.</p>	<p>2:4 التفاعلية وتعليم الكبار.</p>	<p>تابع (4) : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>

<p>1- دراسة تقويمية حول واقع ما تقوم به جامعات الوطن العربي في مجال تعليم الكبار.</p> <p>2- الوقوف على نماذج دولية لما تقوم به الجامعات في تعليم الكبار، للاستفادة منها في تطوير أداء الجامعات العربية في هذا المجال.</p> <p>3- ورشة عمل لمناقشة النماذج ووضع أطر تطبيقية تستفيد منها الدول عند تبنيها للنماذج والأطر.</p> <p>4- لقاء خبراء من المتخصصين بالجامعات؛ لصياغة برنامج يمكن الدول من الاستفادة من طاقات طلبة الجامعات وإمكاناتهم في مجال تعليم الكبار خلال الإجازات.</p> <p>5- وضع إطار لتعليم الكبار في البور المتبقية داخل الدول التي قطعت شوطاً متقدماً في مكافحة الأمية.</p> <p>6- دراسة تفعيل دور كليات التربية، وكليات خدمة المجتمع، وكليات اللغة العربية، والآداب في ميدان تعليم الكبار.</p> <p>7- ورشة عمل حول فتح قنوات الاتصال بين تعليم الكبار والتعليم العالي.</p> <p>8- تبني الجامعات لعمليات إعلامية مكثفة وبرنامج عملية في مناسبات محو الأمية (اليوم العالمي لمحو الأمية، اليوم العربي لمحو الأمية).</p>	<p>3:4 دور مؤسسات التعليم العالي في تعليم الكبار (التعليم المستمر).</p>	<p>تابع</p> <p>(4) : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>
<p>1- لقاء خبراء حول سبل توفير فرص مشاركة مؤسسات المجتمع الأهلي والخاص؛ لدعم برامج الدول بحيث ينتهي اللقاء بخطة عملية مناسبة لتحقيق ذلك.</p> <p>2- إطار مرجعي حول سبل تنمية موارد الدول ولا سيما الدول ذات الأوضاع الخاصة يتضمن الآليات مناسبة؛ لتحفيز مشاركة مؤسسات المجتمع في تمويل التعليم والثقافة والعلوم.</p> <p>3- موقع إلكتروني يعرض الفرص المتاحة للتمويل، ويقفل العلاقة بين الدول ومؤسسات المجتمع والمنظمات الداعمة.</p> <p>4- دورة تدريبية لسبل دعم العلاقة التبادلية بين المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية من ناحية، وبين المؤسسات</p>	<p>1:6 تحفيز مشاركة مؤسسات المجتمع في تمويل التعليم .</p>	

<p>المجتمعية والقطاع الخاص من ناحية أخرى.</p>		
<p>1- دليل تعريفى بالمؤسسات العاملة في التعليم المهني والتفني في الدول الأعضاء (حكومية، أهلية) وما تقدمه من برامج وخدمات.</p> <p>2- دراسة مقارنة بين دور مؤسسات المجتمع المدني في التعليم المهني والتفني في بلدان الوطن العربي، وبين ما يناظرها في مجموعة من دول العالم المتقدمة؛ لاستنباط أبرز النماذج والتجارب التي يمكن الاستفادة منها في الوطن العربي.</p> <p>3- ندوة خبراء تشارك فيها مؤسسات المجتمع العاملة في التعليم المهني والتفني حول سُبل تفعيل العلاقة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية؛ لدعم التعليم المهني والتفني وتنهي بأسس مرجعية تطبيقية لتحقيق الشراكة الفاعلة لمؤسسات المجتمع في التعليم المهني والتفني.</p> <p>4- بناء نموذج تطبيقي لتعزيز مكانة العمل المهني، ومشاركة مؤسسات المجتمع في جهود الدولة في التعليم المهني والتفني استنادًا إلى الأسس المرجعية التطبيقية.</p> <p>5- دليل إرشادي لفتح قنوات التواصل العملية بين الوزارات المعنية ومؤسسات الخدمات والإنتاج ومراكز التدريب.</p> <p>6- على طرق التنمية: دليل إرشادي بكيفية إعداد رسائل إعلامية تعدها وتبثها الدول الأعضاء عبر مواقعها الإلكترونية؛ لتعزيز مكانة التعليم المهني والتفني، وعن البرامج المتاحة التي تقدمها مؤسسات المجتمع (حكومية/ أهلية) في هذا المجال، وذلك بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية ويحتوي على نماذج تطبيقية تستفيد منها الدول في تنفيذ برامجها ونشر ثقافة العمل المهني والتفني.</p>	<p>2:6 دعم التعليم المهني والتفني.</p>	<p>تابع (4) : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>

<p>1- دراسة توثيقية لحصر مؤسسات المجتمع العاملة في مجال الرعاية الأسرية في الوطن العربي، والتجارب المتميزة لها في رعاية الأئمة والطفولة.</p> <p>2- ورشة عمل حول تفعيل دور الأسرة العربية في تربية الأبناء.</p> <p>3- أداة إرشادية حول معالجة المشكلات التي تواجه الأسرة في تربية الأبناء (الطفولة - الشباب - نوي الاحتياجات الخاصة).</p> <p>4- بناء نماذج تطبيقية حول توثيق العلاقة بين المدرسة والأسرة؛ للارتقاء بدورها في رعاية الأبناء خلال مراحلهم العمرية المختلفة.</p> <p>5- اجتماع خبراء حول إدماج التربية الأسرية في مناهج التعليم.</p> <p>6- دورة تدريبية حول إنتاج رسائل إعلامية لتوعية الأسرة العربية بكيفية التعامل مع الأبناء، وحمائهم من بوابل التطرف والانحراف.</p> <p>7- موقع إلكتروني تناطلي للتواصل مع الأسرة، وتقديم المشورة التربوية لها لمساعدتها في أداء وظائفها.</p>	<p>3:6 الأسرة ودورها في تربية أبنائها ورعايتهم</p>	<p>تابع (4) : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع</p>
--	--	---

<p>سبق ذكرها</p>	<p>1:4 تطوير سياسات مو الأمية وبرامجها</p>	<p>(5) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات</p>
<p>1. تنظيم المنتديات المتخصصة للتسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية بالعلوم والبحث العلمي في الوطن العربي.</p> <p>2. تفعيل استخدامات الطاقات المتجددة ومكافحة التصحر.</p> <p>3. تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المؤسسات العلمية.</p> <p>4. إجراء البحوث والدراسات المتخصصة في تنمية المجتمع العربي.</p> <p>5. إدماج مفاهيم تنمية البيئة والحفاظ عليها في مناهج التعليم.</p> <p>6. ترشيق الصلة بين الشبكات العربية المتخصصة في (المياه، الكوارث، أخلاقيات البيئة، الخ).</p> <p>7. تشجيع الابتكار العلمي، ومنح جوائز الألكسو للابتكار العلمي.</p>	<p>1:8 دور العلوم والبحث العلمي في تنمية المجتمع العربي</p>	<p>(6) ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع (7) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة .. (8) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد .. (9) إقامة بنى تحثية .. وتحفيز التصنيع ... وتشجيع الابتكار</p>

<p>1- دراسة تقييمية لواقع استخدام وسائل الإعلام والثقافة وتوظيفها في البرامج المهمة بالأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>2- دليل إرشادي للأسرة في سبل الوقاية من الإعاقة، والتعامل مع الحالات المختلفة عند حدوثها.</p> <p>3- دورات تدريبية في إعداد برامج إعلامية وثقافية تمكن من التعامل مع الأبناء بما يضمن النمو السليم لقرانته، وتجنبهم العيوب الجسمية والظواهر المرضية واضطرابات النمو، وتمكن الأسر من التعامل الراعي مع حالات الإعاقة.</p> <p>4- ورش عمل تشييقية يشارك فيها متخصصون من مؤسسات التربية والإعلام والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية؛ لوضع ملامح أساسية لإطار مرجعي عملي يتضمن التنسيق بين البرامج التربوية التعليمية والإعلامية والثقافية والصحية وبرامج التوعية المجتمعية؛ بما يضمن تصافر الجهود في رفع كفاية البرامج المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.</p> <p>5- دليل إرشادي حول تفعيل دور مؤسسات الإعلام والثقافة في إعداد برامج؛ للأشخاص ذوي الإعاقة وراعيهم وتتمية قدراتهم وتوظيفها لخدمة المجتمع.</p> <p>6- نافذة إلكترونية / موقع إلكتروني على موقع المنظمة يهتم بالأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم، ويكشف عن جهود الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة في رعايتهم والعناية بشؤونهم.</p> <p>1- المؤتمرات الزارية المتخصصة.</p> <p>2- الاحتفال بالمواسم العربية.</p> <p>3- تنظيم ندوات علمية، وإعداد دراسات وتقديم محاضرات.</p> <p>4- اجتماعات اللجنة الدائمة للثقافة العربية.</p> <p>5- إصدار تقارير دورية متخصصة.</p> <p>1- عقد المؤتمرات والاجتماعات المتخصصة في حماية التراث والمخطوط العربي والعناية به.</p>	<p>5:3 توظيف إمكانات الإعلام في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة</p>	<p>(10) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها</p> <p>4:1 السياسات الثقافية في الدول العربية ومواكبة التغييرات العالمية</p> <p>5:1 حماية التراث</p>	<p>(11) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة</p>
---	--	---	---

<p>2- عقد الأنشطة العربية والدولية المتخصصة في حماية التراث والمخطوط العربي وصيانتها.</p> <p>3- ورشة عمل للعاملين في مجال الحفاظ على المخطوطات العربية وصيانتها.</p> <p>4- الزيارات الافتراضية.</p> <p>5- صيانة العمارة العربية.</p> <p>6- الألعاب والفنون التراثية (دراسات) - كتب - مهرجانات - مسابقات).</p> <p>7- دورات تدريبية لتنمية قدرات العاملين في كل من مجال حماية التراث وصيانة المخطوطات.</p> <p>8- إجراء بحوث ودراسات حول التراث.</p>		<p>(12) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة</p> <p>(13) : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ</p> <p>(14) : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية</p> <p>(15) : حماية النظم الإيكولوجية البرية..</p>
<p>1- مؤتمرات ومنتديات وورش عمل حول تطوير سياسات البحث العلمي.</p> <p>2- التنسيق لدعم مؤسسات البحث العلمي العربية، وتشجيع تبادل الأساتذة والباحثين والطلاب بين الجامعات.</p> <p>3- تفعيل دور مراكز البحوث والجامعات في تطوير البحث العلمي.</p> <p>1- الدراسات والبحوث الاستراتيجية.</p> <p>2- إصدار توثيقي بالبحوث والدراسات والرسائل العلمية.</p> <p>3- ندوات علمية متخصصة لمناقشة وسائل تطبيق نتائج البحوث والدراسات.</p> <p>4 - دليل استرشادي لأوريات البحوث والدراسات في الوطن العربي.</p>	<p>3:2 تفعيل دور مؤسسات التعليم والبحث العلمي في الدول العربية للمعالجة قضايا الأمن الغذائي</p> <p>2:8 تطوير سياسات البحث العلمي ومجالاته.</p>	
<p>سبق ذكرها</p>	<p>1:1 المؤسسات التربوية والثقافية ودورها في صون الهوية العربية</p> <p>3:8 التعليم والدراسات العليا والبحوث.</p>	<p>(16) : السلام والعدل والمؤسسات</p>

<p>1- دراسة لحصر التجارب الوطنية العربية في تعليم المهارات الاجتماعية، وكذا أبرز التجارب الدولية في هذا المجال ودور مؤسسات المجتمع فيها.</p> <p>2- ورشة عمل لمناقشة وثيقة التجارب واستخلاص أسس ومحددات إعداد وثيقة مرجعية لأهم المهارات اللازم تضمينها للمناهج الدراسية وأبرز محتوياتها .</p> <p>3- دورة تدريبية نموذجية لمصممي المناهج حول تضمين المهارات الاجتماعية في المناهج الدراسية.</p> <p>4- أداة إرشادية لمديري المدارس والمعلمين حول غرس مهارات الحوار لدى الناشئة وتعزيز قيم التعايش مع الآخرين، وسبل تنميتها عبر نماذج تطبيقية.</p> <p>5- أداة إرشادية توعوية للناشئة حول مهارات الحوار وتنمية قيم العيش المشترك ، ومكافحة التطرف والعنف والإرهاب .</p> <p>6- لقاء خبراء يشارك فيه مختصون من المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية حول تفعيل دور مؤسسات التوجيه الاجتماعي في تنمية قيم التعايش مع الآخرين وثقافة الحوار ، ومكافحة التطرف والعنف والإرهاب .</p> <p>7- دليل إرشادي في التربية الأسرية.</p>	<p>2:1 تعزيز ثقافة التعايش المشترك والحوار البناء ومكافحة التطرف والعنف والإرهاب.</p>	
<p>1- ورش عمل متخصصة.</p> <p>2- دورات تدريبية لتنمية قدرات المتعلمين والقيادات الإدارية في استخدام التقنيات المعاصرة للوصول إلى المعلومات وتوظيفها.</p> <p>3- إنشاء المكتبة الرقمية والتطبيقات الإلكترونية.</p>	<p>4:8 بناء القدرات العربية في استخدام التقنيات الحديثة وتطوير المحتوى الرقمي العربي.</p>	<p>(17) : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة</p>

تصميم وإنجاز
قسم الإعلام - مكتب المدير العام
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ مِنَ
النَّارِ سَمُوكًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلنَّجْمِ كَيْدًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلْقَمَرِ نُجُومًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلشَّمْسِ كُرْسِيًّا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلْقَمَرِ كُرْسِيًّا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلنَّجْمِ كَيْدًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلْقَمَرِ نُجُومًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلشَّمْسِ كُرْسِيًّا